العِلَلُ الصَّرفِيَّة التَّعليميَّةُ، وَالقياسيَّةُ، وَالجدليَّةُ عِندَ ابنِ عُصْفُور الأشبيليّ (٦٦٩هـ) في كتابه المفتاح .

المدرس المساعد حنين هادي حماد
الأستاذ المساعد الدكتور وعد محمد سعيد
قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الأنبار

المستخلص

يتناول البحث دراسة علل ابن عُصْفُور الأشبيليّ المبثوثة في كتاب نفيس من كتب العربيّة؛ لما في هذا الكتاب من مباحث صرفيَّة، فضلًا عن الاتصال المتين بين هذه المباحث والعِلل الصَّرفيَّة، وقد قسّمت علل ابن عُصْفُور الصّرفِيّة بحسب مستوياتها الأساسيّة، واستقصائها ومعرفة خصائصها وتحديدها ومعالجتها، ومناقشتها عند عُلمَاء العربيّة السابق منهم واللاحق. فالعِلَّة التَّعليمية: تعلل ارتباط الكلام بقواعده الظاهرة دون الخوض فيما وراء هذا الظاهر، بشكل مبسط ويسير، أمَّا العِلَّة القياسيَّة: فهي مُبررَات اطِّرَاد الأَحْكَام فِي الظَّوَاهِر المُتَمَاثِلَة، والعِلَّة الجدليَّة: تَكُونُ إِجَابَةً عَنْ أَسْئِلَةٍ احْتِمَالِيَّةٍ حَولَ قَضَايَا نَحويَّة أَو صَرفِيَّة؛ إِذْ يُبرَّرُ فِيْهَا طرائق الحَمْل، وأوجه الشَّبهِ المُشَار إِليهَا. وَقَدْ درستُ التّعليل بجانبيه: الضّمني والصّريح. واعتمدت في بحثي الكتب النحويّة وكذا الكتب الصّرفِيّة بشكل كبير؛ لأنَّ ابن عُصْفُور إمام في هذا الفن. والسبب فِي اختيار هذه الدراسة هو إِبْراز فضل ابن عُصْفُور في التّعليل الصّرفيّ عامّة وكتابه المفتاح خاصّة؛ كي يتعرف عليه الطلاب والباحثون بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية: عِلَّة، ابن عُصْفُور، المفتاح، التّعليمية، القياسيّة، الجدليّة.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١١/١٣ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٢/٠٣**

The Morphological Reasons: The Educational, Normative, and Dialectical Reasons in the Work of Ibn Asfur Al-Ishbili (669 AH) in His Book Al-Miftah

Asst. Lect. Haneen Hadi Hamad
Asst. Prof. Dr. Waad Mohammed Said
Department of Arabic Language / College of Education for Human Sciences / University of Anbar

Abstract

This research examines the reasons identified by Ibn Asfur Al-Ishbili in his invaluable book on Arabic morphology, particularly the connection between these discussions and morphological reasons. The study divides Ibn Asfur's morphological reasons into their basic levels, investigates their characteristics, defines and analyzes them, and discusses them as presented by previous and subsequent Arabic scholars. The educational reason explains the connection of speech to its apparent rules without delving into the underlying details, making it simple and straightforward. The normative reason justifies the consistency of rules in similar manifestations, while the dialectical reason responds to hypothetical questions related to grammatical or morphological issues, providing justifications for the methods of inference and the similarities referenced. This study explores both the implicit and explicit forms of reasoning. I have relied heavily on grammar and morphology books for this research, as Ibn Asfur is a leading figure in this field. The reason for choosing this study is to highlight Ibn Asfur's contribution to morphological reasoning in general, and his book Al-Miftah in particular, so that students and researchers can become more familiar with his work.

Keywords: **Reasoning, Ibn Asfur, Al-Miftah, educational, normative, dialectical**.

Received: 13/11/2024 **Accepted: 03/02/2025**

المقدمة

إنَّ الناظرَ في كتاب (المفتاح) يجدُ أنَّ مُسْتَويات العِلَّة عِند ابنِ عُصْفُورٍ تَنْقَسم عَلَى ثَلَاثةِ أَضرب:

١- **العِلَّة التَّعْلِيمِيَّة**

٢- **العِلَّة القِيَاسِيَّة**

٣- **العِلَّة الجَدَلِيَّة**

المطلب الأول: العِلل التَّعْلِيمِيَّة:

تُعَدُّ العِلَّةُ التَّعْلِيمِيَّة أُولَى مُستَويات العِلل وَأَهمُّها، وَعَلَيْهَا مَدَار اللُّغَة؛ لأَنَّهَا باخْتِصَار تُمَثلُ القَوَاعِد القِيَاسِيَّة العَامَّةَ وَالاتِّسَاع بِهَا، وَمَعْرِفَة قَوَانِينِهَا، فَهِيَ عِلَّةٌ مُسْتَقِيْمَة؛ لأَنَّهَا تَصِف الحكم فِي البَابِ وَطَبِيْعَتَه مِثل: الفَاعِلُ مَرْفُوع، وَالمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوب،... وَتَعْلِيْمِيَّة؛ لأَنَّهَا تُسْتَعْمَل لتعْلِيمِ النَّاشِئَة كَلَامَ العَرَبِ وفهمَه، وَهُوَ الذِي عُبِّر عَنْه بأَنَّه الضَّرب "المُؤدِّي إلى فهمِ كَلَامِ العَرَب كَقَوْلنَا: كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوع..."[١].

وهَذِه العِلَّةُ تَرتَبط بالاسْتِعْمَال اللُّغَوِيّ، فَهِيَ تُبَيِّن ارتبَاط الكَلامِ بقَوَاعِده من دُوْنَ البحثِ فِيْمَا وَرَاء هَذِه القَوَاعِد، وَلَعَلَّ الدَّافِعَ الذِي حَدَا بالنُّحاة القُدَامَى إلى الأَخْذِ بهَذه العِلَّة؛ أَنَّهَا تُعِينُ المُتَعَلِّمَ عَلَى الصِّيَاغَةِ بأَسْلُوبٍ بَسِيطٍ مُيَسَّرٍ، فَيَنْهَلُ مِنْه النَّاشِئَة؛ لتسْتَقِيمَ بِهِ الأَلْسُنُ وَتَخلو الكِتَابَة مِن اللّحن وَالخطأ. أو هي العِلَّة التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.

وتَحَدَّثَ الزَّجاجِيّ (٣٣٧هـ) عَنْهَا، بقَولِهِ: "فَأَمَّا التَّعْلِيْمِيَّة فَهِيَ التي يُتَوصَّلُ بِهَا إلى مَعْرِفَةِ كَلام العَرَب؛ لأَنَّنَا لَمْ نَسْمَع نَحْن وَلا غَيْرنَا كُلَّ كَلامِهَا مِنْهَا لفْظًا، وَإِنَّمَا سَمَعْنَا بَعْضًا فَقِسنَا عَلَيْه نَظِيرَه..."[٢]. ومَثَّل لهَا النُّحَاةُ بـ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَإِنْ سألَ: بِمَ نَصَبْتم زَيْدًا؟ قُلْنَا: نُصِب بـ(إِنَّ)؛ لأَنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبر، وكَذَلِكَ قَوْلنَا:(قَامَ زَيْدٌ) فَإِنْ سَألَ: لِمَ رُفِعَ زَيْدٌ؟ الجَوَابُ: لأَنَّه فَاعِلٌ اشْتَغل الفَعْل بِهِ فَرَفعه[٣]. وأَشَارَ إِلَيهَا الدَّينورِيُّ قَائلًا:"عِلَّةٌ تطَّردُ عَلَى كَلَام العَرَب وَتَنسَاق في قَانُونِ لُغَتِهم"[٤].

وَيمكن القَولُ بَأَنَّ العِلَّة التَّعْلِيْمِيَّةَ هِيَ القَوَانِينُ وَالأقِيْسَةُ المُسْتَنْبطَةُ مَن كَلَامِ العَرَب، لذَا كَانَتْ هِيَ أُولَى العِلل، أَمَّا مَا تَبقَى مِن المستويات فَهُوَ شَرْحٌ وَتَفْسِيرٌ لهَا، يتوافقُ وَمَسْتَوى المُتَعَلِّم، فَمن يَعرف قَوَاعِدَ اللُّغَة يَبْحَثُ مَا وَرَاء ظَاهِرِ هَذِه القَواعِد وَكَيْفِيَة استِنتَاجهَا، أَمَّا المُتَعَلِّمُ المُبْتَدئُ فَيَتَعَلَّمُ قَوَانِين اللُّغَة الأَسَاسِيَّة.

أَمَّا ابن عُصْفُور فَقَد وجدتُ في كتابه العِلَّة التَّعْلِيمِيَّة؛ لإِيضَاحِ الظواهر الصَّرْفِيَّة فِي مَسَائِلِهِ؛ بغيَة تَسْهِيل القَوَاعِد، ومَعْرِفَة العِلَّةِ وَرَاءَ الأَحْكَام لِكُلِّ قَاعِدَةٍ تَمرُّ بالمُتَعَلِّم من دُوْنَ البَحْثِ فِيْمَا وَرَاءهَا؛ لأَنَّهَا تُمثِّلُ القَوَاعِدَ الأَسَاسِيَّة الثَّابِتَة فِي اللُّغَةِ، وكَانَ لَهُ رَأْيٌ فيها، وَمِمَّا ذَكَره مِنْ هَذِه العِلل مَا عَلَّله فِي قَوْلِ الشَّاعِر[٥]:

أَفِينَا تَسُومُ السَّاهِرِيَّةَ بَعْدَمَا بَدَا لَكَ مِنْ شَهْرِ المُلَيْسَاءِ كَوْكَبُ

أَتى بِهِ ابنُ عُصْفُور مُوضِّحًا أَنْ تَكُون (مُلَيْساء)[٦] التي عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلاَء) تَصْغِيرَ(مَلْسَاء)، وَلَمْ يَذكر الأَقْوَالَ الأُخْرَى الجَائِزَة فِيْهَا، بَلْ إِنَّه اكتَفَى بِمَا رَجَّحهُ مِنْهَا مُعَلِّلًا ذَلِكَ. وَقَدْ تَعَدَّدَت أَقْوَال العُلمَاء في مُكَبَّر (مُلَيْسَاء) عَلَى ثَلَاثَةِ أقْوَال:

القَوْل الأوّل: ذَهَبَ أَبو عَلِيّ الفَارِسِيّ (٣٧٧هـ) إلى أَنَّه يَجُوزُ فِي (مُلَيْسَاء) أَنْ يَكُون مُكبَّرُها (فَعْلَاء)، وَلَمْ يَذكر لنا عِلَّة قَوله هَذَا، وَتَابعَه عبد القاهِر الجُرْجَانِيّ (٤٧١هـ)، وَابنُ يَسْعُون (٥٤٠هـ)[٧]، وَابنُ بَرِّي (٥٨٢هـ)[٨]، وَالقَيْسِيّ(٦هـ)[٩].

وَذَكَرَ ابنُ يَسْعُون العِلَّةَ فِي جَوَاز هَذَا القَوْل الذي ذَهَبَ إليه الفَارسِيّ، وَجَعلَهُ أَظْهَرَ الأَقْوَالِ مُعَلِّلًا ذَلِكَ بقَولِهِ: "إِنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُكبَّرهَا (فَعْلَاء)؛ إِذِ القَوْلُ بسُكُونِ العَيْن، وفَتح الفَاء أَوْلَى من ادّعَاءِ غَيْرِه"[١٠]. فَرَجَّحه لـ (عِلَّة الأَوْلَى).

وتَابعَه ابنُ عُصْفُور فِي هَذَا القَوْل وَفِي العِلَّة ذَاتهَا لكنَّه زَادَ عَلَيْهَا عِلَّة ثَانِية؛ لإِثْبَاتِ العِلَّة الأولَى، وَذَلِكَ لا يُخرجها عَن كونِهَا عِلَّةً تَعْلِيْمِيَة؛ لأَنَّهَا توضيحٌ للعِلَّة الأولَى، إِذْ قَالَ: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُكَبَّرهَا (فَعْلَاء)، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الأَظْهرُ فِيْهَا؛ لأَنَّ القَولَ بسُكُونِ العَيْن وَفَتْحِ الفَاء أَوْلَى مِن ادّعَاء خِلَاف ذَلِكَ؛ إِذْ أَصْلُ الحَرْف السُّكُون، وَأَخفُّ الحَرَكَات الفَتْحَة"[١١].

وَكَان ترجِيحُ ابنِ عُصْفُورٍ مبنيًا عَلَى عِلل عَدِيدَة، وَجَميعُ مَا ذُكِرَ صَالِحٌ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، وَهِيَ (عِلَّة الأَوْلَى)، وَ(عِلَّة الأَصْل)، وَ(عِلَّة الخِفَّة) فَهُو أَرَاد تَمْكِينَ الحُكْمِ فِي ذهنِ المُتَعَلِّم، وَليُبيَّنَ بذَلك أَنْ يَكُونَ مكبَّرُ (مُلَيْسَاء) عَلَى (فَعْلَاء) هُوَ الرَّاجِح فِيْهَا، وَأَثْبَت ذَلِكَ بالعِلل لَتقوية مَا ذَهَبَ إِليه.

القَوْل الثَّانِي: ذَهَبَ بَعضهم إِلى جَوَاز أَنْ يَكُونَ مكبَّرهَا عَلَى (فَعَلَى)، فِيما نَقله عَبد القَاهِر الجُرْجَانِيّ، وَهُوَ عِنْدَه أضْعَفُ الأقوال؛ لأَنَّ الغَالِبَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ التي صُغِّرت تَصْغِيرًا لَازِمًا حَملهَا عَلَى(فَعْلَاء) من دُوْنَ (فَعَلَى)؛ لأَنَّه الشَّائِع فِيْهَا[١٢].

القَوْل الثَّالِث: ذَهَبَ ابنُ يَسْعُون إِلى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ مكبّرهَا عَلَى (فَعَلَاء)، بِفَتْحِ (العَيْن)، نَحو: (قَرَمَاء)، لَكِنَّه لَمْ يُرجِّح هَذَا القَوْل، وَأَشَارَ إِلى قِلَّتهِ مُقَارَنَةً مَعَ القَوْلِ الأَوَّل، وَتابعهُ ابنُ بَرِّي[١٣].

وَبَعْد عَرض أَقْوَال العُلمَاء وَعِلَلِهِم فِيْهَا يَتَبَيَّن أَنَّ مَا ذَهَبَ إِليْه ابن عُصْفُور وَمن سَبقه من العُلمَاء من أَنْ يَكُون مُكَبَّرهَا (فَعْلَاء) هَوَ الرَّاجِح فِيْهَا، وَتَرجيحِي لهَذَا القَول من دَوْن غَيْرِه من الأَقْوَال، لعِلَّتين:

العِلَّة الأولَى: إِنَّ السُّكُونَ أصْلُ الحُروف، أَمَّا الفَتْحَةُ فَهِيَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ مُسْتَحَبَّةٌ عند العَرَب، وتَتَرَدَّدُ فِي كَلَامِهم، وَيَسْتَمِدُّونَ مِنْهَا العِلَّةَ لكَثِير مِن أَحْكَامِ التَّصْرِيف[١٤].

العِلَّة الثَّانِيَة: إِنَّ الغَالِبَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ تَصْغِير(فَعْلَاء)، وَالحَمْلُ عَلَى الأَكْثَرِ المُسْتَعْمِلِ هُوَ الذي يَقتَضِيه القِيَاس[١٥].

ومن أَمْثِلَة هَذِه العِلَّة أَيضًا عِند ابنِ عُصْفُور مَا عَلَّله فِي قَوْل الشَّاعِر[١٦]:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيْحُ شُبَّتْ بالْعِشَاءِ وَ أَنْوُرُ

جَاءَ بِهِ ابنُ عُصْفُورٍ مُستَشهِدًا عَلَى أَنَّه يَجُوز فِي (أَنْؤُر) الذي هُوَ جَمع (نَار) الهَمْزُ وعَدمه، وَالأَوْلَى عَدَمُ الهَمْز؛ لأَنَّ الأَصلُ فِيه الوَاو، وذَكَرَ الفَرَّاءُ (٢٠٧هـ) فِيما نُقِل عَنْه أَنَّ العَرَبَ لا تكَادُ تَترُك هَمْزَهُ[١٧]. وَتصغيره: (أُنَيْر)، (وَأُنَيْور)[١٨]. وَاختَلف العُلَمَاءُ فِي عِلَّةِ هَمْز(الوَاو) عَلَى النَّحو الآتي:

العِلَّة الأُولَى: ذَهَبَ الثَّمَانِينِيّ (٤٤٢هـ)[١٩] إلى أَنَّ (الوَاو) إنْ كَانَتْ حَشوًا وَمَضْمُومَةً ضَمًّا لازِمًا، فَقَدْ تُهْمَز؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ التي عَلَى (الوَاو) بِمَنزِلَةِ (وَاو)، فَكأَنَّهمَا (وَاوَان) قَد اجتمَعتَا، فَفَرتَ إلى (الهَمْزَة)؛ لأَنَّهَا أخفُّ[٢٠].

وَتَابعه ابنُ يَسْعُون بقَولهِ مُعَلّلًا هَمْزَ (الوَاو): "(أَنْؤُرُ) يُهْمَزُ وَلا يُهْمَزُ، وَالأَصْلُ (الوَاو)، وَلَكِنْ تُبْدَلُ مِنْهَا (الهَمْزَة)؛ لأَنَّهَا مَضْمُومَة ضَمَّة لازِمَة، فَاسْتَخَفُّوا (الهَمْزَة) دُوْنَهَا"[٢١]. وَذكَرَ ابن بَرِّي أَنَّ العِلَّة فِي هَمْزِهَا؛ لثقَلِ الضَّمَّة عَلَى (الوَاوِ)[٢٢]. ومن أَشَارَ إلى هَذِه العِلَّة تَلمِيحًا لَا تَصرِيحًا السِّيْرَافِيّ (٣٦٨هـ)، وَابن جِنّي(٣٩٢هـ)[٢٣].

ووَافقهم ابنُ عُصْفُور فِي هَذِه العِلَّة لكنَّه زَادَ عَلَيْهَا عِلَّةً أُخْرَى، وَهِيَ عِلَّة التقَاءِ السَّاكِنِين؛ لِتَوضِيح أَنَّه لا يَجُوز فِيْهَا تَسْكِين الوَاو للتخَلُّصِ من ثِقَلِ الضَّمِّ الذِي فِيْهَا كَنَظائِرِها، إلّا بِهَمْزِهَا، إِذْ قَالَ مُعَلّلًا: "يُهْمَزُ وَلا يُهْمَزُ، وَالأَصْلُ الوَاو، وَإِنَّمَا هُمِزَ اسْتِثْقَالًا للوَاوِ المَضْمُومَة ضَمَّة لازِمَة، مَعَ أَنَّه لا يُمْكنُ تَخْفِيْفُهَا بالإِسْكَانِ؛ لِسكُون مَا قَبْلَهَا، أَلا تَرَى أَنَّك لَا تَقُولُ فِي جَمعِ (سِوَار): (سُوُر) فِي فَصِيْح الكَلَام؛ لإِمكَانِ تَخفِيفهَا بالإِسكَانِ، فَقَالَ: (سُوْر)"[٢٤]. ولابدّ من الإشارة إلى أَنَّ كُلّ واو مخففة مضمومة ضمة لازمة عندما تكون حشوًا فقلبها همزة جائز جوازًا مطّردًا لا ينكر.

وفي كتاب الممتع ذكر ابن عُصْفُور من جواز همز الواو غَير أوّل بشرط أَنْ تكون مضمومة ضمّة لازمة، وألا يجوز تخفيفها بالإسكان، وَتابعه فيها الرَّضي[٢٥].

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُ فَيَقُولُ: (نَارٌ) و(أَنْؤُرُ) و(ثَوْبٌ) و(أَثْؤُبٌ)؛ لأَنَّ الضَّمَّةِ تستثقل عَلَى الْوَاوِ، وإِنَّ الهمزة أَقوى عَلَى احْتِمَالِهَا، وَكَذَلِكَ نحو قولهم: (دَارٌ) و(أَدْؤُرٌ) و(سَاقٌ) و(أَسْؤُقٌ)، وجميع مَا أتى عَلَى هَذَا الْمِثَالِ[٢٦].

والغرض مِن هَذَا إيضَاحُ الزَّائِد وَالمَحْذُوف، وَبيَانُ أَثرِ كُلٍّ مِنْهمَا فِي الأَلْفَاظِ، وَعَدم بقَاء الضَّمَّة؛ للثِّقل الذِي يُلَازمهَا عِند النّطق، أَي: فِرَارًا مِمَّا يُسْتَثْقَلُ نُطْقُه؛ لأَنَّ العَرَب تَنْفِرُ مِنْه، وَعَدم إمكَانِية اجْتِمَاع سَاكِنين[٢٧]. لتنبِيهِ المُتلقِي وَتَمْكِينه مِن فَهمِ الظَّاهِرَة.

العِلَّة الثَّانِية: ذَهَبَ الرضيّ والأَشْمُونِيّ إلى أَنَّ إبْدَال (الهَمْزَة) من الوَاوِ المَضْمُومَة حَسَنٌ مُطَّردٌ، وَلَيْسَ عِلَّةُ الإبْدَال فِيْه لاجْتِمَاعِ الوَاوين؛ لأَنَّ الوَاو الثَّانِية مَدَّةٌ زَائِدَة[٢٨].

وَبَعد عَرض عِلل العُلمَاء يَتبيّن أَنَّ مَا عَلّله الرضيّ والأشْمونِيّ من أَنَّ إبدال الوَاوِ المَضْمُومَة حَسَنٌ مُطَّردٌ، وَلَيْسَ عِلَّةُ الإبْدَال فِيْه لاجْتِمَاعِ الوَاوين هو الراجح فِيهَا؛ وَذَلك لعِلّتين:

العِلَّة الأولَى: إنَّ الأصل القِيَاسِيّ المُستعمل أَنَّ (الواو) إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَة ضمًا لَازِمًا من غَير تَشديد تُبدل فِيهَا (الهَمْزة) مِن (الوَاو) جَوَازًا[٢٩].

العِلَّة الثَّانية: إنَّ (الوَاو) الثَّانِية مَدَّة زَائِدة، فَلم يُعتدّ بِهَا؛ لأَنَّ الزَّائد (للمدّ) لَا أصل لَه فِي الحركة[٣٠].

العِلَّــة الثَّالثــة: لَا دَاعي إِلى افتـراض اجتمـاع (وَاويـن)، وَاللجـوء إِلى الهَمـزة، وجعـل إِبـدال الهَمـزة مِـن الـوَاو لَيسـت مُطّـردة، وَكَأنهـا مُقتصـرة عَلَى هَـذَا الموضـع فحسـب. بـل إِبـدالهَا مِـن القَواعِـد القِياسِـيَّة المُطّردة.

العِلَّــة الرّابعــة: إنَّ الـواو أَثقـل حـروف العِلَّـة تحركـت بالضّـم وهـو أَثقـل الحركـات ممـا زاد مـن الثقـل فـأَدى هـذا الأمـر إِلى قلبهـا همـزة تخفيفًـا لهـذا الثقـل. ويرجـع إِلى مبـدأ المخالفـة الصّـوتية لإحـداث نـوع مـن التغيير الصّوتي. وهو لغرض تجنب بذل مجهود صوتيّ ناجم عن ثقل الواو والضّمة.

ونَظِير ذَلك مَا علّله ابن عُصْفُور فِي تَكسِيرِ (قَامَة)[٣١] فِي قَول الشَّاعِر[٣٢]:

يَا عَمْرُو، عَمَّ المَاءَ وِرْدٌ يَدْهَمُهْ

وَاخْتَلَفَتْ أَفْرَاسُهُ وَقِيَمُهْ

جَـاءَ بِـهِ ابـن عُصْـفُور شَـاهِدًا عَلَى جَمـعِ (فَعَلَـة) فِي المُعْتَـلّ عَلَى (فِعَـل) وجَمْعهَـا فِي التَّصْـحِيح: (قَامَات)، وفِي تَكسِيرهَا قَولَان:

القَــوْل الأوّل: ذَهَـبَ سِـيْبَوَيْه إِلى أَنَّ الأَصْـل (قِيَـام)؛ لأَنَّ المُعْتَـلَّ عَلَى وَزْنِ (فِعَـال) قَـدْ تُحْـذف مِنْـه الألِـف تَخْفِيفًـا؛ للثّقـلِ الـذِي يُلازمُـه فِي الإعـلَالِ، كَمَـا فِي (تَـارَة)، وَتِيَـر، وَالأَصْـل: (تِيَـار)، وَحُـذِفَت مِنهَـا الألِـف تَخفِيفًـا، كَمَـا حُـذفت مـن (قِيَـام)، وَتَابعـه فِي هَـذِهِ العِلَّـة ابـن السَّـرَّاج، وَالفَارسِـيّ، وَالعُكْبَـرِيّ، وَابـن يَعِيْش[٣٣].

القَـوْلُ الثـاني: ذَهَـبَ الفَـرَّاء فِيْمَـا نُقِـل عَنْـه إِلى جَـوَازِ تَكسِـيرهَا عَلَى (قِـيَم) فِي المُعْتَـلّ عَلَى وَزْنِ (فِعَـل)، وَذَكَـرَ العُكْبَـرِيُّ أَنَّ أَصلهَا: (قِـوَم) مـن الـوَاوِ؛ وَلانْكِسَـارِ مَـا قَبْـل الـواو قُلِبَـتْ يَـاءً، كَمَـا جُمِـعَ فِي الصَّحِيحِ (هَضْـبَةٌ) عَلَى (هِضَـب)[٣٤]. وذَكـر سِـيْبَويه هَـذَا الوجـه أَيضًـا لَكِنَّـه لَـمْ يَرْتَضِـه[٣٥]. وتـابعهم تقـيّ الـدين النيلي[٣٦] مـن أَنَّ (فَعَلَـة) فِي المعتـل قَـدْ جَـاء تَكسـيره عَلَى وَزْنِ (فِعَـل)، فَـ (قِـيَم) جَمْـعُ (قَامَـة)[٣٧]. أَمَّـا مَوْقـفُ ابـن عُصْـفُور مِـن هَـذِه الأَقـوال، فَقَـدْ تَـابع القَـولَ الأوّل فِيهَـا مُتبعًـا عِلَّتـه؛ إِذْ ذَكَـرَ فِي مَعـرضِ حَدِيثـه أَنَّ "العَـرَب قَـدْ تَجمَـعُ مُعْتَـلَّ العَـيْنِ مِـنْ (فَعَلَـة) عَلَى (فِعَـل)، فَيَقُولُـون: (تَـارَة)، وَ(تِيَـر)، وَمِثْـلُ ذَلِـكَ (قَامَة) وَ(قِيَم)"[٣٨]. وَبَعْد ذَلِكَ ذَكَرَ قَولَ الشَّاعِرِ المُتقدم:

يَا عَمْرُو، عَمَّ المَاءَ وِرْدٌ يَدْهَمُهْ

وَاخْتَلَفَتْ أَفْـرَاسُهُ وَقِـيَمُهْ

فَقَـالَ: "وَكـأَنَّهم حَـذفُوا الألِـفَ فِي المُعْتَـلّ تَخفِيْفًـا"[٣٩]. ويُفهـمُ مـن هَـذَا أَنَّـه أَرَادَ (قِيَـام)، وَحُـذِفَت مِنْـه الألِـفُ؛ للتَّخْفِيْـفِ. وَبَعْـد عَـرضِ أَقْـوَالِ العُلمَـاء وَعِللهـم فِيهَـا يَتبـيَّن أَنَّ مَـا ذَهَـبَ إِليـه ابـنُ عُصْـفُور وَمَن سَبَقه من العُلمَاء مِن أَنَّ (فِعَل) مَقْصُور من (فِعَال) هُو الرَّاجِح؛ وَذَلِكَ للعِلل الآتية[٤٠]:

العِلَّــة الأولَـى: إنَّ المُعْتَـلَّ عَلَى وَزْنِ (فِعَـال) قَـدْ تُحْـذِفُ مِنْـه الألِـفُ تَخْفِيْفًـا؛ للثِّقَـلِ الـذِي يُلازِمـه فِي الإعْلَالِ.

العِلة الثَّانية: إنَّ (فِعَال) أَيضًا هُوَ الحدُّ فِي جَمْعِ (فَعَلَة) من دُوْنَ المُعْتَلّ، نَحو: (رَحَبَة) وَ(رِحَاب).

العِلَّـة الثَّالِثـة: قُلبَـت (الـوَاو) يَـاءً فِي (قِـيَم)، كَمَـا قُلِبَـت الـوَاو فِي قَـولهم: (سُـوطٍ) وَ(سِـيَاطٍ)؛ لأَنَّـه لَـوْ كَانَـت أَصلاً لَصَحَّت (الوَاو) فِيْه، كَمَا صَحَّت فِي (عُوْدٍ) وَ(عِوَدَةٍ).

وَعِنْـد العـودة إلى كِتَـاب (المفتـاح) أجـد أنَّ كَثِيرًا مِـن العِلـلِ التَّعلِيْمِيـة كَانـت الغَايـة مِنْهَـا مَعْرِفَـة أُصُـول اللُّغَـة، وَفَهـم قَوَاعِـدهَا العَامَّـة؛ لتبـيّن مَـا يُمْكـنُ أَنْ يَعترضَ المـتعلّم مـن أَسـئِلةِ حَـولَ وَضـعِ حُـدُود هَـذِه اللُّغة، وَلِمَاذَا هَذَا الحُكم فِي هَذِه الظَّاهِرة من دُوْنَ غَيْره مِن الأَحكَام[٤١].

المطلب الثَّاني: العِلل القِيَاسِيَّة

إنَّ عنايـة الصَّـرفِيينَ بالعِلَّـةِ دَفعهـم إلى تَوسِـيعِ مَـدَارهَا عَـن طَرِيـقِ تَوالـد العِلـل، فالعِلَّـة الأُولى تُولّـدُ عِلَّـةً ثَانِيَـة وَتَكُـونُ الأَخِيـرةُ مُوضِّـحَةً لهَـا، كَمَـا أُطلِـقَ عَلَيْهَـا بـ (عِلَّـة العِلَّـة)[٤٢]. فَهِيَ توضـح القَوَاعِـدَ المتوصَّـل إلَيْهَـا، عَـن طَرِيـق إيجَـاد قَوَاسِـمَ مُشْـتَرَكَةٍ بَـيْنَ المَقِـيس وَالمَقِـيس عَلَيْـه الـذِي هُـوَ الأَصْـل فِيْهَـا، فَتَتنَـاولُ هَـذِه العِلَّة مُبررَات اطِّرَاد الأَحْكَام فِي الظَّوَاهِرِ المُتمَاثِلَة.

فَفِي العِلَّـة القِيَاسِـيَّة، عَلَّـلَ الزَّجـاجِي نَصـبَ (زَيْـدًا) بوجُـودِ (إنَّ)، وَفِيَ هَـذِهِ العِلَّـة يُسَـأَلُ لِـمَ وَجـبَ نَصـبُ (إنَّ) الاسـم؟ فَـالجَوَابُ علـى ذَلِـك أَنْ تَقُـول: لأَنَّهَـا وَأَخوَاتهَـا ضَـارعتِ الفِعْـل المُتَعَـدِّي إلـى المَفْعُـول، فَحُمِلـت عَلَيْـه، أَي: الفِعْـل، وَحُمِلـت عَلَيْـه؛ لِمُضَـارعته، فالمَنْصُـوب بـ (إنَّ) يشـبهُ المَفْعُـولَ لفْظًـا، وَالمَرفُـوع بِهَـا يشـبه الفَاعِـلَ لفْظًـا، فَهِيَ تشـبه أَفْعَـال مَـا قُـدِّمَ فِيْـه المَفْعُـول عَلَى (الفَاعِـل)، مِثْـل (ضَـرَبَ أَخَـاكَ مُحَمَّدٌ) وَمَا أشبَه ذَلِكَ[٤٣].

وَيُعرّفهَـا الرُّمَـانِي بأَنَّهَـا العِلَّـة: "التي يَطَّـردُ الحُكْـمُ بِهَـا فِي النَّظَـائِرِ، نَحـو: عِلَّـة الرَّفـع فِي الاسـم، وَهِي ذِكـرُ الاسـم عَلَى جِهَـةِ اعتمـادِ الكَـلَام، وَعِلَّـة النَّصـب فِيْـه: ذكـرُهُ عَلَى جِهَـةِ الفَضـلة في الكَـلَام، وَعِلَّـة الجَـرّ: ذكـرُهُ عَلَى جِهَـةِ الإِضَـافَة"[٤٤]. وأطْلَـقَ عَلَيهَـا ابـن مَضَـاء بـ (العِلـل الثَّـوَانِي)، وَقَـال فِيهَـا: "هِيَ المُسْـتَغْنَى عَنْهَـا فِي ذَلـك وَلَا تفيـدنَا إِلّا أَنَّ العَـرَبَ أُمَّـةٌ حَكِيمَـة..."[٤٥]. فَهِيَ تُعَلِّـلُ حَمْـل الكَـلَام بَعْضـه عَلَى بَعْضـه الآخـر؛ لشبهٍ لَفْظِيّ أَو مَعْنَوِيّ[٤٦].

وَإِذَا كَانَـتِ العِلَّـةُ التَّعْلِيمِيَّـة تُـؤدِّي إلى تَعَلُّـمِ كَـلَام العَـرَب بصُـوغ مُتتَاليَـات مِـن الكَـلَامِ غَيْـر المَسْـمُوع عَلَى الكَـلَامِ المَسْـمُوع، أَو تَحدِيـد قَوَاعِـد اللُّغَـة وَتَعَلّمِهَـا ابتِـدَاءً مِـنْ وَاقِـعِ اللُّغَـة الاسـتِعمَالِي، فَـإِنَّ العِلَّـة القِيَاسِـيَّة تُعلِّـلُ تِلـكَ القَوَاعِـدَ أَو القَـوَانِينَ بالحَمْـلِ عَلَى المَقِـيسِ الـذِي هُـوَ أَصْـلُ الحُكْـم، وَيُرَاعى فِي ذَلِـك الحَمْـلِ أَوجـهَ التَّشَـابهِ بَيْنَهَـا فِي اللَّفـظِ أَو المَعْنَى، فَهِيَ لَا تَكتَفِـي بالظَّـاهِر، بَـل تَتعمَّـقُ إلى مَـا وَرَاءه، وَمَعْرِفَـة حِكْمَـةِ العَـرَب فِي وضـعِ قَـوَانِينِ هَـذِه اللُّغَـة[٤٧]. وَمثـالُ العِلَّـة القِيَاسِـيَّة عنـدَ ابـنِ عُصْـفُور مَـا عَلَّلَـه فِيْمَا جَاءَ فِي قَول الشَّاعِر[٤٨]:

أَلَا إِنَّ جِيْرَانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ

استَشهَدَ بِهِ ابن عُصْفُور عَلَى أَنَّ (دَوَاعٍ) جَمع (دَاعٍ)؛ والعِلَّة فِي ذَلِكَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْه سِيْبَوَيه قَائِلًا: "وَإِنْ كَانَ (فَاعِل) لغَيْرِ الآدَمِيّينَ كُسِّرَ عَلَى (فَوَاعِلَ) وَإِنْ كَانَ لِمُذَكَّرٍ أَيضًا؛ لأَنَّه لا يَجُوز فِيه مَا جَازَ فِي الآدَمِيّينَ من الوَاو وَالنُّون، فَضَارع المُؤَنَّث وَلَمْ يَقْوَ قُوَّةَ الآدَمِيّينَ"[٤٩].

وَتابعه أَبو عَلِيّ الفَارِسِيّ مُعَلّلًا ذَلِك بأَنَّه "إِذَا جَاءَ (فَاعِلٌ) لغَيْرِ الآدَمِيّينَ، كُسِّرَ على (فَوَاعِل)؛ لِمُضَارعَتِهِ المُؤَنَّث، مِن حَيْثُ اجتمعا فِي امتِنَاعِ الوَاوِ وَالنُّونِ مِنهمَا"[٥٠]. ووَافقه من العُلمَاء في هذه العِلَّة عَبْد القَاهِر الجُرْجَانِيّ، وَابن يَسْعُون، وَابن بَرِّي، وَالقَيْسِيّ، وابن يَعِيش[٥١].

وسارَ ابنُ عُصْفُورٍ عَلَى خطاهم فِي عِلَّة جَمع (دَاعٍ) عَلَى (دَوَاعٍ)، إِذْ قَال مُعَلّلًا: "إِنَّ (فَاعِلاً) إِذَا كَانَ لغَيْر الآدَمِيّينَ كُسِّرَ عَلَى (فَوَاعِل)، وَإِنْ كَانَ لِمُذكَّرٍ؛ لِمُضَارعَتِهِ المُؤَنَّث فِي الامْتِنَاعِ من الجَمع بالوَاوِ والنُّونِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ (دَوَاعٍ) جَمْع (دَاعٍ) بغَيْر تَاء، يُقَال: دَعَاه دَاعِي الهَوَى، وَأَسْمَعه دَاعِي الصَّبَابَة"[٥٢]. فَعَلَّل تَكْسِيرَ فَاعِلٍ عَلَى فَوَاعِل... كَمَا تَقدَّم لِمُشَابهته المُؤَنَّث لعَدَمِ إِمكَانية جَمْعه بالوَاو والنُّون، فَأَخَذَ حُكْمه.

وَمن أَمثلتِها أَيضًا عند ابنِ عُصْفُورٍ مَا ذكره في عِلَّة جَمع (ضَبْعَان) عَلَى وَاحِدهَا، وَذَلِكَ عَلَى النَّحو الآتِي:

العِلَّة الأولَى: ذَهَبَ أَبو عَلِيّ الفَارسِيّ إِلى أَنَّه جَمَع (ضِبْعَانًا) المُفرَد عَلَى (ضِبْعَانٍ)؛ لأَنَّ بِنَاءَ (فِعْلَانًا) من أَبْنِية الجُمُوع، فيَجُوزُ أَنْ يُجمع (ضِبْعَانًا) بحذف زِيادتها، كَمَا جُمِعَ (كِرْوَانًا) عَلَى ذَلِكَ، فَقَالُوا: (كِرْوَانٌ)[٥٣]، قَالَ الشَّاعِر[٥٤]:

كَأَنَّهُمُ الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا

فالكَسرَةُ فِيه غَيْر الكَسرة التي فِي الوَاحِد، كَمَا أَنَّ (الأَلف وَالنُّون) كَذَلك، كَمَا أَنَّ الكَسرةَ فِي (قِنْوَانٍ)، وَ(صِنْوَانٍ) غَيْرَ الكَسرَة فِي (قِنْوٍ) وَ(صِنْوٍ)[٥٥]. وَتابعَهُ فِي هَذِه العِلَّة ابنُ يَسْعُون[٥٦].

العِلَّة الثَّانِية: ذَكَرَ أَبو عَلِيّ الفَارسيّ فِي موضعٍ آخر أَيضًا أَنَّه شَبَّه الأَلف والنُّون فِي (ضِبْعَانٍ) فِي الوَاحِدِ بتَاء التَّأنِيث، فَحَذفَها، وَكَسَّرَ الكَلِمَة عَلَى حَذف (التَّاء) مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: (نِعْمَة) وَ(أَنْعُمٌ)، وَ(أَكَمَةٌ) وَ(آكُمٌ)[٥٧].

وَتابعه ابنُ يَسْعُون فِي هَذِه العِلَّة أَيضًا، لكنَّه زَعمَ أَنَّ أَبا عَلِيّ الفَارِسِيّ كَسَّر (ضِبْعَان) بكَسْر (الضَّاد) عَلَى (ضَبْعَان) بَفتح (الضَّاد)، بقَوْله مُعَلّلًا: "قَال أَبو عَلِيّ الفَارسِيّ فِي (التَّذكرة) فِيما حُكِي مِن تَكسِيرِ (ضِبْعَان) عَلَى (ضَبْعَان): وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَبَّه الأَلِف وَالنُّون مِنْ (ضِبْعَان) الوَاحِد بالتَّاء فحذفَها، وَكَسَّرَ الكَلِمَة عَلَى حَذفِ التَّاء مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: نِعْمَة، وَأَنْعُمٌ..."[٥٨]. وزَعمهُ هَذَا فِيه نَظرٌ؛ لأَنَّ أَبا عَلِيّ الفَارسيّ قَالَ: إِنَّه كَسَّر (ضِبْعَان) عَلَى (ضِبْعَان) بكَسر (الضَّاد) فِي الوَاحِد وَالجَمعِ، كَمَا تَقَدَّم ذَكرُهُ، وَلَيْسَ الجَمع فِيها بفتح (الضَّاد)، كما زَعم ابن يَسْعُون.

وَحذَا ابنُ عُصْفُورٍ حَذو الفَارسِيّ فِي هَذِه العِلَّة لكنَّه جَعلَ مُفردها (ضَبْعَان) بفَتْح (الضَّاد)، وجَمعها (ضِبْعَان) بكسر الضَّاد، وهذا خلاف ما ذَهَبَ إِليه ابن يَسْعُون، إِذْ قَالَ مُعَلّلًا: "جمع (ضَبْعَان):

(ضِبْعَان) عَلَى لَفْظِ المُفْرد؛ أَلا تَرَى أَنَّهم شَبَّهوا الأَلِفَ وَالنُّونَ بتَاءِ التَّأْنِيث، فَكَسَّرُوا الاسْمَ عَلَى حَذفِهما، كَمَا كَسَّرُوا: (نِعْمَة) عَلَى حَذف التَّاء، فَقَالُوا: (أَنْعُم)"[٥٩]. وَهَذَا أيضًا خلافُ ما ذَهب إِليه الفَارسِيّ؛ لأَنَّ الفَارسِيّ كَسر (الضَّاد) فِي المُفرد وَالجَمع. وبناء عَلَى مَا تقدَّم يبدو لي أَنَّ العُلمَاء لَمْ يَخْتلفوا فِي عِلَّة جَمْع (ضِبْعَان) عَلَى وَاحِدِها، وَإِنَّما الاخْتِلَافُ فِي حَركَاتِها، فَقَد ذَهَبَ أَبو عَلِيّ الفَارسِيّ إِلى أَنَّها مَكْسُورة الضَّاد فِي المُفْرَد وَالجَمْع، وَذَهَب ابنُ يَسْعُون إِلى أَنَّها مَكْسُورة (الضَّاد) فِي المُفْرَد وَمَفْتُوحَة فِي الجَمْع، أَمَّا ابنُ عُصْفُورٍ فذهبَ إِلى أَنَّها مَفْتُوحَة الضَّاد فِي المُفرد وَمَكْسُورة فِي الجَمع.

وَبَعْد مَعْرِفَة آرَاء العُلمَاء فِي (ضِبْعَان) يَتَبيَّنُ أَنَّ مَا ذَهَب إِليه أَبو عَلِيّ الفَارسِيّ مِن أَنَّها مَكْسُورة فِي المُفرد والجَمع هُوَ الرَّاجِح فِيْهَا؛ لأَنَّ قَولهم: (ضِبْعَان) بالكَسرِ مُذكَّر، وَالأُنْثَى (ضَبُعٌ)، وَيُجْمَع أَيضًا عَلَى (ضِبْعَانُون) أَو(ضِبَاع)[٦٠]. وَيثبتُ من ذلِك أَنَّ أصْلها عِنْد العُلمَاء أَنْ يَكُون مُفردها (ضِبْعَان) بكَسْر الضَّاد، وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِليه ابن عُصْفُور، بقَوله فِي مُفردها (ضَبْعَان) بَفتح الضَّاد.

وَثَبت أَيضًا أَنَّ (ضِبْعَان) لَا يُجْمَع عَلَى (ضَبْعَان) بفَتح الضَّاد، بَل بكَسرها؛ لأَنَّهم قَالُوا فِي تَثنِية (ضِبْعَانُ): (ضَبُعَانِ) بفَتْح الضَّاد، فَثَنُّوا (المُذَكَّر) عَلَى اسم المُؤَنَّث، فَغَلَبَ عَلَى المُؤَنَّث فِي هَذَا الباب[٦١].

وَيثبت لنا ذَلك أَنَّ ابن عُصْفُور لَمْ يَكُن من الرَّافضِينَ للعِلَلِ القِيَاسِيَّة؛ لعِنَايته بِهَا فِي تَعْلِيلِهِ كَثِيرًا مِن المَسَائِل الصَّرفيَّة، وَهَذَا يَدَلُّ عَلَى وَلعِه فِي استقصَاء العِلل وَتَتبّعها، وبَيَانِ أَثرِهَا فِي كُلِّ حُكمٍ مِن أَحكَامه، إِذْ يُوجدُ كَثِيرٌ مِنْهَا فِي (المفتاح) لَمْ يَسعِ المَقَامُ لذكرهَا جَميعها[٦٢].

المَطلب الثَّالث: العِلل الجَدَلِيَّة

هِيَ كُلُّ مَا يُعْتَلُّ بِهِ بَعد العِلَّة التَّعْلِيمِيّة وَالقِيَاسِيَّة، فَهِيَ مُكمِّلَةٌ للعِلَّة السَّابِقَة لهَا، وَتُسَمَّى بـ (عِلَّة عِلَّة العِلَّة)، وَيُطلَق عَلَيْهَا بـ(العِلِل الخياليَّة)[٦٣]. وَتَكُونُ إِجَابَةً عَنْ أَسْئِلَةٍ احْتِمَاليَّةٍ حَولَ قَضَايَا نَحويَّةٍ أَو صَرفِيَّة، إِذْ يُبَرَّرُ فِيْهَا طرائق الحَمْل، وأوجه الشَّبه المُشَار إِليهَا.

وَهَذَا مَا تَبَيَّنَ مِن الأَسْئِلَة المَطرُوحَة بَعْد العِلَّة القيَاسِيَّة المُتَعَلقَة بعَمَلِ (إنَّ) مِثْل أَنْ يُقَالَ: مِنْ أَيّ جِهَةٍ أَشبَهت (إِنَّ وأَخْوَاتها) الأَفْعَال؟ وأيَّ نَوعٍ مِن الأَفْعَالِ أشبَهت؟ الفِعْل المَاضِي، أَو المُضَارِع، أَو الأَمر؟ وَهَلْ شُبِّهت بالفِعل الذي يَحْدثُ فِي الحَالِ، أَم الفِعْل الذِي يَحْدثُ مُتَرَاخِيًا، أَم الفِعْل الذِي يَنقضِي بَلا مُهْلَة؟ ولِمَاذَا شُبِّهت بفِعْلٍ تَقَدَّم فِيْه المَفْعُولُ عَلَى الفَاعِل خلاف التَّرتِيب الطَّبِيعِي للجُملَة الذِي هُوَ الأَصْل؟ وغَيْرهَا مِن الأَسْئِلَة التي تَكون الإِجَابَة عنها حَتمًا مِن الافتِرَاض وَالتَّأوِيل[٦٤].

ويمكننَا وَصفها بأَنَّهَا عِلَّةٌ فَلْسَفِية الغَرض مِنْهَا التَّعمُّقُ فِي تَفسِير الظَّوَاهِر وبَيَان أَسْرارها وَخَفَايَاها، وَالإِجَابَةُ عَنْ كُلِّ مَا يَدُور فِي عَقل المُتَعلّم من أَسْئِلَةٍ احتِمَاليَّةٍ. وهَذَا النُّوع مَا لَا يُؤيّدُه المَنَاخ الأَنْدلسِيّ؛ إِذ عُرِفَ عَنْ بَعْضِهم دعوتهم للتَّخفِيف مِن تَغَلغُلِ التَّعْلِيل فِي العَرَبِيَّةِ، وَنَلحظُ أَنَّ أَبْرزَ مُنْتَقِدِي التَّعليل هُم أَندلُسِيُّون، وَرُبمَا عَادَ ذَلِك إِلى أَمرين[٦٥]: **الأوّل:** تَأثُّرهم بالمَنَاخِ الفكرِي السَّائِد فِي الأَنْدلسِ المُعَادِي للفَلسفَة، وَلاسِيَّمَا فِي القَرنين السَّادِس وَالسَّابع الهِجْرِيَّين. **والآخر:** رَغبَةُ

الأَنْدُلسـيّينَ فِي مُقَارعَـةِ أَهْـلَ الشَّـرق بشَـيْءٍ جَدِيـد، وَالابْتِعَـادُ عَـنْ دَائِـرَةِ تَقْلِيـد أَهْـلِ المَشْـرق، وَإِنْ كَـانَ فِي الأَنْـدلسِ نحَـاةٌ وَصَـرفيُّونَ لَـمْ يَبْتعـدُوا عـنْ مَوْقـفِ الجُمْهُـور مـن التَّعْليـلِ كَـابن خَـرُوف، وابـنِ عُصْـفُور، وابنِ مَالَك وَغَيْرهم.

ومِـنْ ثـمَّ تَعَـدَّدَت صُـور العِلَّـة الجَدَلِيَّـة، مِـنْ أَنَّهَـا تَنبنِي عَلَى منطلقَـاتٍ غَيْرِ يَقِيْنيـة، الغَـرض مِنْهَـا تَأسِـيسُ موقـفٍ مَـا عنـد المُتَلقِي ليحصـلَ مِنْـه قَبُـولِ الظَّـاهِرَة، وفِي سَـبِيلِ ذَلِـك يطـرح العَدِيـدَ مِـن الحُجـجِ مُرتَّبَـةً تَرتِيبًـا مُحكَمًـا؛ ليَبقَـى أَثرهَـا فِي ذِهْـنِ المُتلقِي، ومـن ثَـمَّ يَنخَـرطُ المُتَلقِي حَـال قبولِـه الحُجَّـة المُحْتَملـة فِي الأَسَـاسِ؛ لأَنَّ مَجَـال الجِـدَال لَـيْسَ هُـوَ مَجَـال العُلـوم التَّطبِيقيـة وَلَا الحَقَـائِق البَدِيهيـة المُطلقَـة[٦٦]. واعتَمـدَ العُلمَـاءُ التَّعْلِيـلَ فِي الحِـوار والجَـدل العِلمِيّ؛ لأَنَّـه لَا يَقـع الجِـدَال وَالحُجَّـة إلا فِي العِلـل، وَذَلِـك مِنْ بَيْن سَائِر(الأَشْيَاء) المَسؤول عَنْها[٦٧].

والحِـوَارُ العِلمِيُّ فِي العِلَّـةِ قَـائِم عَلَى "وَجهـين: إِمَّـا أَنْ تَطلبَهَـا وَأَنْـتَ لَا تَعلمهـا لتَعلمهـا؛ وَإِمَّـا أَنْ تَطلبَهَـا وَأَنْـتَ تَعلمهـا ليَقـرَّ لَـكَ بِهَـا، وَلَـيْسَ تجَـادل أَحَـدًا فِي حَـقٍّ يَدّعيـه إِلّا بَعـد مُسـاءلته عـن العِلَّـةِ فِيْمَـا ادّعَـاه"[٦٨]. وعَـن طَرِيـق المَـنْهَج الجَـدَلِي تَوصَّـلُوا إِلى وسَـائِلِ إِنتَـاج (القَاعِـدَة) وَتَفسِـيرهَا[٦٩]. وهَـذِه العِلَّـة مُنفَكَـةٌ عَـن القَاعِـدَةِ، فَـ(الفَاعِـل) مَرْفُـوع، وَكُـلُّ بَحْـثٍ يتجـاوز هَـذِه القَاعِـدَة سَـوَاءٌ أَكَـانَ بالتَّعلِيـلِ، أَم بالتَّفسِـير يُعـدُّ مِـن (التَّقْعِيـدِ) لَا مـن القَاعِـدَةِ[٧٠]. وَالتَّعْلِيـل يَكُـونُ مُحْـتملًا وَمُمكنًـا، وَنَحْـن لَـمْ نصـل إِلى ذَلِـك لا لشَّـيْءٍ فِيْـه، بَـلْ نَـاتِج عَـن قُصُـورنَا، كَمَـا رَأَى ابـنُ جِنّي، بقَوْلِـهِ: "فَـإِنْ أَنْـتَ رَأَيـت شَـيْئًا مِـن هَـذَا النَّحـو لا يَنقَـاد فِيْمَـا رَسـمنَاه، وَلا يُتَابعـك عَلَى مَـا أَورَدنَـاه، فَأَحـدُ أَمـرين: إِمَّـا أَنْ تَكُـونَ لَـمْ تمعـن النَّظَـر فِيـه فيقعـد بِـكَ فِكـرك عَنْـه، أَو لأَنَّ لهَـذه اللُّغَـة أُصُـولًا وَأَوائِـلَ قَـد تَخْفَـى عَنـا وَتَقصـر أَسْـبَابهَا دُوْننَـا"[٧١]. وهَذِه الحَالة أَيَّدتِ الحرَاكَ الجَدَلِيَّ فِي التُّرَاث العَرَبِيّ.

وهُنَـاك كَثِيـرٌ مِـن الأمـور تَحتَـاج إِلى الارْتِيَـاض الجـدَلِيّ، وَكَـانَ أَحـدُ سِـمَات الثَّقافَـة العَرَبِيَّـة التَّعلِيْمِيَّـة، فَهِيَ انبنـت عَلَى (قُلْـت) (فـإِنْ اعْتَـرَض)...إِلخ، ومـن هَـذَا نَفْهَـم مَـا قَالـه الفَـارَابِي فِيْمَـا نَحـن بصَـدده: "فَـإِنَّ المُـتَعلِّمَ إِذَا سَـأَلَ عَـنْ شَـيْءٍ مِنْهَـا (هَـلْ هُـوَ كَـذَا...؟)، فَـإِنَّ المُعلِّـمَ إِنَّمَـا يَنبَغِي أَنْ يُجِيبَـه أَوَّلاً أَنَّـه كَـذَلك، وَيَـردِفُ ذَلِـك بِحُجَّـةٍ جَدَلِيَّـةٍ يَتبَـيَّنُ عَنْهَـا ذَلِـك الشَّـيْء، وَيَنْتَظـرُ مـن المُـتَعلِّمِ أَنْ يَـأتيَ بمـا يُبطـلُ ذَلـك الشَّـيْء وَينَـاقضُ مَـا أَوْرَدَه المُعَلِّـم لَا ليجَـادلَ وَلكِـن ليسـتَزِيدَ مـن المُعَلِّـم البَيَـان... فَـإِنْ لَـمْ يَفْعَـل المُـتعلِّم ذَلِـك مَـن تلقَـاءِ نَفسـه بَصَّـرَه المُعَلِّـم مَوْضـع العِنَـاد فِي ذَلِـكَ الشَّـيْء، ومَوْضـع المُعَارضَـة فِي تلـك الحُجَّـة، ثُـمَّ إِبْطَـال تلـك المُعَارضَـة وَإِبْطَـالُ ذَلِـك الإِبْطَـال، ولَا يـزَالُ يَنْقلُـه مِـنْ إِبْطَـالٍ إِلى إِثْبَـاتٍ، وَمِـنْ إِثْبَاتٍ إِلى إِبْطَالٍ، إِلى أَنْ لَا يَبْقَى هُنَاكَ مَوْضعُ نَظرٍ وَلا فَحص"[٧٢].

وقَـد اسـتعمل ابـنُ عُصْـفُور أُسْـلُوب الجَـدل وَالحِجَـاج فِي كَثِيـر مـن مَسَـائِله الصَّـرفِيَّة؛ لتَقويـة رَأيـه ووجهَـة نَظـرِه فِي اسـتِنبَاطِ الأَقيسَـة ووضـعِ الأَدلَّـة، أَو إِطْـلَاقِ الحُكْـم بَـأَنْ يَعـرضَ قَاعِـدَةً لمَسـأَلةٍ صَـرفِيَّةٍ مـثلًا فيشـعرُ فِي هَـذه المسـألة بِمَـا يسـتفهم عَنْـه، أَو مَـا يُمكـنُ أَنْ يَـدُورَ حَولهـا مـن أَسْـئِلَةٍ احْتِمَاليَّـةٍ

(افْتِرَاضِيَّةٍ)، بقولـه: فَـإِنْ قَـالَ قَائِـلٌ:... فـالجَواب:...، لأَنَّـه:...، فَـإِنْ قِيْـل:... فـالجَواب...، فَـإِنْ قُلـت:...، قِيْل:... إلخ[٧٣]. ومن أمثلتها عند ابن عُصْفُورٍ مَا عَلَّله فِي قَول الشَّاعِر[٧٤]:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الْشَّامِ تَلِقْ

أَتَى بـه ابـنُ عُصْـفُورٍ مُستَشـهِدًا عَلَى أَنَّ وزْنَ (أَوْلَـق): (فَوْعَـل)، وَالهَمْـزَةُ فِيـه أَصْـلِيَّةٌ لَا مُبْدَلَـةٌ مِـن (الـوَاو)، واختلف العُلمَاء فِي وَزْنِ (أَوْلَق) عَلَى ثَلاثَة أَقوال:

القَـوْلُ الأَوَّل: ذَهَـبَ سِـيْبَوَيه إِلـى أَنَّ وَزْنَـه (فَوْعَـل)، وهَمْزتـه أَصْـلِيَّة، فَهِـيَ (فَـاء) الكَلِمَـة، وَالـوَاو فِيْـه زَائِـدَة، إِذْ قَـالَ: "فهَـذِه اليَـاءُ وَالألـفُ تَكْثرُ زِيَادتهَـا فِي بنَـات الثَّلاثَـة، فَهمَـا زَائِـدَتَان؛ حَتَّى يَجِيْءَ أَمـرٌ بَـيِّنٌ نَحْو:(أَوْلَـقٍ)، فـإِنَّ (أَوْلَقًـا) إِنَّمَـا الزِّيَـادَةُ فِيْـه الـوَاو؛ يَـدلُّكَ عَلَى ذَلِـك: قَـدْ أُلِـقَ الرَّجُـلُ فَهُـوَ مَـأْلوقٌ، وَلَـوْ لَـمْ يَتَبـيَّن أَمـرُ (أَوْلَـقٍ) لكَـانَ عِنْـدنَا (أَفْعَـل)؛ لأَنَّ (أَفْعَـل) مـن هَـذَا الضَّـرب أَكْثَرُ مِـنْ فَوْعَـلٍ"[٧٥]. ويُرِيـد بِـذَلِك أَنَّـه لَـوْلا العِلَّـة عَلَى جعـل (الهَمْـزة) أَصْـلِيَّة لكَانـت زِيَادتهـا أَوْلَى مـن زِيَـادة (الـوَاو)؛ لأَنَّ بِنَـاءَ (أَفْعَـل) فِي هَـذَا الضَّرب أَكْثَرُ قِيَاسًا من بِنَاءِ (فَوْعَل). وَتَابعَهُ فِي ذلك المَازِنِيّ، وَالزَّجاج، وَابن جِنِّي[٧٦].

القـول الثَّـانِي: ذَهَـبَ الكِسَـائِيُّ إِلى أَنَّـه عَلَى وَزن (أَفْعَـل)، وبنـاء عَلَى هَـذَا تَكُـون (الـوَاو) أَصْـلِيَّةً، وَ(الهَمْـزَة) زَائِـدَةٌ، فَقَـد نقـلَ عَنْـه الزَّجَـاجِيّ، وابـن جِنّي، وابـن يَسْـعُون، وَابـن عُصْـفُور بزيـادَاتٍ مُتَبَاينَـة لا تـؤثِّرُ فِي مَعْنَى الـنَّص الأَسَاسِي، وَذَلـك بأَنَّـه "سَـأَلَ مَـرْوَانُ بـن سَـعِيد المَهَلَّبِيُّ الكِسَـائِيَّ فِي حَلقَـةِ يُـونُس عَـنْ أَوْلَـقٍ؟ فَقَالَ الكِسَائِيُّ: أَفْعَلٌ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: استحييتُ لَك يا شَيخ"[٧٧].

القـول الثَّالـث: ذَهَـبَ أَبـو عَلِيّ الفَارسِيّ إِلى أَنَّ (أَوْلَـق) عَلَى وَزْنِ (فَوْعَـل)، وَ(أَفْعَـل)، فَقَـال: "فأَمَّـا (أَوْلَـقٌ) فيَحْتَمِـلُ ضَـربين مِـنَ الـوَزْن، أَحَـدهمَا: أَنْ يَكُـون (فَـوْعَلاً) مِـن (أُلِـقَ) فَـالهَمْزَةُ فَـاءٌ، وَلَـوْ سـمَّيتَ بِـهِ رَجُـلًا عَلَى هَـذَا الوَصْـف لانْصَـرف، وَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ (أَفْعَـلَ) مِـن وَلَـقَ يَلِـقُ، إِذَا أَسْـرَعَ، وَمِنْـهُ قِـرَاءة مـن قَـرأ: **(إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُم)**[٧٨]، وقَالَ[٧٩]:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ

فَهُـوَ عَلَى هَـذَا (أَفْعَـلُ)، وَالهَمْـزَةُ زَائِـدَةٌ، والـوَاوُ فَـاءٌ، فـإِنْ سُـمِّيَ بِـهِ رَجُـلٌ عَلَى هَـذَا لَـمْ يُصْـرَفْ"[٨٠]. وَ(تَلِـق) فِي البَيـت أَصْـلها: (تَوْلِـق) فَحُـذفت (الـوَاو)؛ لأَنَّهـا وَاقِعَـةٌ بَـيْنَ تَـاء وَكَسـرةٍ، وحُـذفت طـردًا للبـاب، فَـدَلَّ ذَلِـك عَلَـى أَنَّ (الـوَاو) أَصْـلِيَّة. ووافقـه بجَـوازِ القَـولينِ ابـنُ جِنّـي، وَالجَـوهَرِيّ، وابـن يَسْـعُون، وابـن بَـرِّي، وَالقَيسيّ، وَالعُكْبَرِيّ، وابن يَعِيش، وَالنِيليّ، وغيره من العلماء[٨١].

وذَكـرَ ابـنُ عُصْـفُورٍ عِلـلًا جَدَلِيَّـةً وفِي جَوَابهَـا الـرَّد، وهِـيَ فِي الأَصْـل عِلـلٌ اجتهاديـة؛ ليسـوّغَ فِيهَـا إِجـازة الفَارسِـيّ للأَمـرين فِي وَزْن (أَوْلَـق)، فابتـدأ ابـنُ عُصْـفُور عِلَّتـهُ الجَدَلِيَّـة، بقَوْلـه: "فـإِنْ قِيـل: إِنَّ العَـرَب تَقُـول: أُلِـقَ الرَّجُـلُ، وَلَـوْ كَـانَ الأمـر كَمَـا ذَكَـر لقَـالُوا: وُلِـقَ، فـالجَوَاب: أَنَّهـم أَبْـدلُوا الهَمْـزَة وَاوًا؛ لانْضِمَامِهَا ضَمَّةً لازِمَة، كَمَا قَالُوا فِي (وُعِد): (أُعِد) لذَلِكَ.

فإِنْ قِيل: لَوْ كَانَتْ الهَمْزَة فِي (أُلِق) بَدَلاً مِنَ (الوَاو) لقَالُوا: (أُلِق) وَ(وُلِق)، كَمَا قَالُوا: (أُعِد) وَ(وُعِد).

فـالجَواب: أَنَّ ذَلِـك عنْـدَه مـن قَبِيْـل البَـدلِ الـلازم، كَمَـا قَـالُوا فِي جَمْـع (وَثَـن): (أُثُـن)، وَأَصْـلُه (وُثُـنٌ)، إِلّا أَنَّهم لَمْ يَنطقُوا بِهِ عَلَى الأَصْلِ... وكَمَا قَالُوا للذكَر: (أُدَاف) لقَطَرانهِ بالمَاء، قَالَ الرَّاجِز[٨٢]:

أَوْلَجَ فِي كَعْثَبِهَا الأُدَافَا

وَلَـمْ يَقُولُـوا: (وُدَاف)، وَإِنَّ ذَلِـك كَـانَ الأَصْـلُ؛ لأَنَّ فِيْمَـا زَعَـمَ ابـنُ الأَعْرَابِي وَغَيْرُه مـن أَهـل اللُّغَـة مـن: ودَفَـتِ الشَّـحْمَةُ إِذَا قَطَـرت. وَإِنَّمَـا حَمَلُـوه عَلَـى أَنَّ هَمْزتـه بَـدلٌ مِـنَ الـوَاوِ؛ لوضُـوحِ الاشْـتِقَاق، وَعَـدم مَـادَة (وُلِـق)، وَلأجـل التِزَامِهِم البَـدلَ فِي (أُلِـق) قَـالُوا: (مَـألُوق)، وَلَـمْ يَقُولُـوا: مَولُـوق، فَرجعُـوا إِلى الـوَاو لَمَّـا زَالَ مُوجِبُ قَلبِهَا هَمْزَةً.

فإِنْ قِيل: إِنَّ هَذَا النَّوْع من البَدَلِ ـ أَعْنِي اللازِم ـ قَلِيْلٌ.

فَـالجَواب: أَنَّ أَصَـالَة الهَمْـزَة أَيضًـا إِذْا وَقَعـت أَوّلاً فِي مِثـل (أَوْلَـق) قَلِيْـلٌ، لَـمْ يَجِئ مِنْـه إِلَّا أُلَيْفَـاظٌ يَسِـيرة، فلذَلك تَكَافَأ الأَمْرَانِ عنده، فَسوَّغ الوجهيْنِ"[٨٣].

ورَجّـح ابـن عُصْـفُور مَـا ذَهَـبَ إِليـه سِـيْبَويه ومـن تابعـه مِـن العُلمَـاء مِـن أَنْ تَكُـون هَمـزة (أَوْلَـق) أَصـلِيَّة، مِـن دُوْن أَنْ يُصـرّح بمتابعتـه لهـم، إِذْ قَـالَ مُعَلـلًا: "وَالصَّـحِيح عنْـدِي أَنَّ هَمْـزة (أَوْلَـق) أَصْـلِيَّة؛ لأَنَّ البَـدَل وَإِنْ لَـزِمَ فَقَـدْ يُرْجَـع إِليْـه فِي مَوْضـعٍ مَـا، أَلا تَـرَى أَنَّهُـم قَـدْ قَـالُوا: (وَثِـق) وَ(أَوْثَـاق)، وَكَـذَلِكَ (البَرِيَّـة) هِيَ عِنْـد أَكثَـرهِم التـزِمَ فِيْـه التَّخْفِيـف، وَمَـعَ ذَلِـك فَقَـدْ أَظْهَـرت العَـرَبُ الهَمْـزةَ التي هِيَ الأَصْـلُ لَمَّـا قَـالُوا: بَـرَأَ اللهُ الخَلـقَ، وهَكَـذَا يوجـدُ كُـلُّ بَـدلٍ لَازِم إِذَا اسْـتُقْرِئَ، أَعْنِي أَنَّـه لا بُـدَّ مِـن ظُهُـور الأَصْـل فِي مَوْضـع مَـا، وَنَحْـن لَـمْ نَسْـمعهم لَفظُـوا بـالوَاو فِي شَـيْءٍ مـن تصَـارِيف (أَوْلَـق) الـذِي يُـرَاد بِـهِ الجُنـون، بَـلْ قَـالُوا: (أَوْلَـقٌ) وَ(الأَلـقٌ)، وَ(إِلـقٌ) بمَعْنًى، وَقَـالُوا للسِّـعلاة: (إِلقَـة) وَقَـالُوا: أَلقَـهُ اللهُ يأَلقُـهُ أَلْقًـا، وَرَجُـلٌ مَـألُوق وَمُؤَوْلَـق، فَدلَّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلٌ لَا بَدلٌ"[٨٤].

وَبَعْـد عَـرضِ أَقْـوَالِ العُلمَـاء وَعِللهـم فِيهَـا أُرجِّـح مَـا ذَهَـبَ إِليْـه سِـيْبَويه وَابـنُ عُصْـفُور مِـن أَنَّ وَزْنَه (فَوْعَل)، وهَمْزته أَصْلِيَّة هُوَ الرَّاجح، وذَلِكَ للعِلل الآتية:

العِلَّـة الأُولَـى: إِنَّـه لَـمْ يُسْـمَع عَـن العَـرَب (مَوْلُـوْق) بمَعْنَى الجُنـون بَـل وجـد (مَـألُوْق) لَا غَيـر، وَإِنْ كَـانَ (أَفْعَـل) قِيَاسًـا أَكْثر مـن (فَوْعَـل)، فَنُعلِّـل ذَلِـك بإِقَامَـةِ الحُجَّـة مـن أَنَّ (الهَمْـزَة) هِيَ الأَصْـل، مِـن ظُهُورهَـا فِي اسْمِ المَفْعُول الذِي أُشْتُق من (أُلِق)، فَهُوَ (مَألُوق).

العِلَّـة الثَّانيـة: إِنَّ جَـواز أَنْ يَكُـونَ (أَوْلَـق) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَـل) مـن وَلَـقَ يَلِـقُ؛ لأَنَّـه ثَبـت فِي (فَوْعَـل) عَلَى أَنَّ الـوَاو فِيـه أَصْـلِيَّة، كَـذَلك يجـب أَنْ يَكُـون (الـوَاو) فِيـه أَصْـل، فيكُـون أَصْـله (وَوْلقًـا)؛ ولاجتِمَـاع الـوَاوين أَبدلت من (الوَاو) الأُولَى هَمْزة[٨٥].

العِلَّـة الثَّالثـة: إِنَّ الهَمْـزة ظَهـرت فِي اسْـم المَفْعُـول، وَهُـوَ (مَـألُوْقٌ)، وَلَـوْ كَانَـتْ فَـاؤه (وَاوًا) لقَيـل: (مَوْلُـوْقٌ)، كـ(مَوْعُوْدٍ)[٨٦].

العِلَّـة الرّابعـة: إِنَّ الهَمْـزَة ظَهَـرتْ فِي الاشـتِقَاقِ، وَالحَمْـلُ عَلَى مَـا عُلِـم لَـهُ اشْـتِقَاقٌ أَوْلَى مـن الحَمْـلِ عَلَى مَـا لَـمْ يُعْلـم لَـهُ اشـتقَاق، فَهُـوَ وسِـيلَة لمَعْرِفَـة الحُـرُوف الأَصْـلِيَّة مِـن الزَّائِـدَة؛ إِذْ يَقُـومُ عَلَى تَقْلِيـب الألفـاظ

عَلَى وجوهها المُخْتَلِفَة، وَهَذِه العَمليةُ لهَا أَثرٌ كَبِيرٌ فِي مَعْرِفَة أَصَالة الحُرُوف من عَدمهَا. وَالعِلَّة فِي جَوازِ أَنْ يَكُونَ عَلَى (أَفْعَل)؛ لأَنَّه مِن (الوَلَقَ)، الذِي هُوَ السُّرْعَة[٨٧]، فزَادوا عَلَيه مَعْنَى آخر غَيْر المَعْنَى الأوّل لَهُ الذِي هُوَ (الجُنُون).

ومن العِلل الجَدَلِيَّة أَيضًا مَا عَلّله ابن عُصْفُور فِي قَولِ الشَّاعِر[٨٨]:

يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانُ بِاللَّيْلْ

أَتَى بِهِ ابن عُصْفُور مُوضِّحًا مِن أَنَّ (النَّيْدُلَان) الذِي هُوَ الكَابُوس[٨٩] فِي من همز، فَقَالَ: (نِئْدِل) تَكُوَن هَمْزته زَائِدَة، وَاختلفَ العُلمَاء فِي رِوَايةِ هَذِه الكَلمَة وَعَلّل كُلّ منهم مَذهبه، وَذَلِكَ عَلَى النَّحو الآتي:

القَوْلُ الأَوَّلُ: ذَهَبَ أبو عَلِيّ الفَارسِيّ إِلى أَنَّ الهَمْزَة فِي (النَّئْدُلَان) زَائِدَة، وَهُوَ الكَابُوس؛ وَذَلك للعِلل الآتية:

العِلَّة الأُولَى: إِنَّهم قَالُوا فِي مَعْنَاه: (النَّيْدُلَانُ)؛ لأَنَّه عَلَى وَزْنِ (فَيْعُلَان) بـ (الياءِ) وَضمّ الدّال من غَيْرِ هَمْز، فَإِسْقَاطِ الهَمْزة فِي ذَلكَ كَانَ دَلِيلًا عَلَى زِيَادتِهَا؛ لأَنَّهَا لَمْ تَكُن مِن الزّوائِد غَيْر أَوّل. وَهِيَ عِلَّة أَبي عليّ الفَارسِيّ، وَتابعه فِيهَا أَيضًا ابن جِنّي، والثَّمانِينيّ، وعَبد القَاهِر الجُرْجَانِيّ، وَابن يَسْعُون، وابن بَرّي، وَالقَيْسِيّ، وأبو البَقَاء العُكْبَرِيّ، وابن يَعِيش[٩٠].

ووافقهم ابن عُصْفُور فِي هَذِه العِلَّة وَزَاد عَلَيهَا عِلَّة ثَانِية؛ تَوضيحًا للأُولَى، إذ قَالَ مُعللاً :"إِنَّهم قَالُوا فِي (النِّئْدُل) ـ وَهُوَ الكَابُوس ـ: (نَيْدُلَان)، فوجب أَنْ تجعَل الهَمْزَة زَائِدَة، كَمَا أَنَّ اليَاء فِي (النَّيْدُلَان) زَائِدَة؛ حَتَّى تَتَّحد الأُصُول كَمَا اتَّحد المَعْنَى، إِذْ لَوْ جُعلت الهَمْزَة أَصْلاً لكَانَ (النِّئْدُل) رُبَاعِيًّا، وَ(النَّيْدُلَان) ثُلَاثِيًا، فَيلزم الدُّخُول فِي بَابِ (سَبِط) وَ(سِبْطَر)، وَذَلك قَلِيلٌ"[٩١]. وتابعهم أَيضًا ممّن جَاءَ بعد ابن عُصْفُور من العُلمَاء، كالرّضِيّ، وابن منظور[٩٢].

وذَكر ابن عُصْفُور بَعد ذَلك عِلًا جَدَلِيَّة فِي مَضْمُونها إِثْبَات مَا عَلّله الفَارسِيّ مِن أَنْ تَكُون الهَمْزَة زَائِدَة عَلَى خِلَافِ الأَصْل، إِذْ قَالَ مُعَلِّلًا: "فَإِنْ قِيل: إِنَّ زِيَادَة الهَمْزَة غَيْر أَوّل قَلِيلٌ ـ أَيضًا ـ فَإِذَا لَمْ يَكُن بُدّ مِن ارْتِكَابِ قَلِيلٍ فالأصَالة أَوْلَى. فالجَوَاب: أَنَّ زِيَادَة الهَمْزَة غَير أَوّل أَوْسَع عنده من بَابِ (سَبِط) وَ(سِبْطَر)..."[٩٣].

العِلَّة الثَّانِية: إِنَّه مُشتَقّ مِن (نَدَلتُ الشَّيْء)، إِذَا غَطَّيتُه، وَبِهِ سُمِيّ (المِنْدِيل)، وَهُو(مِفْعِيلٌ)، وَنَدَلتُ الشَّيْء: جَمَعتُه وَضَمَمْتُه، وَهِيَ عِلَّة ابن يَسْعُون، والقَيْسِيّ[٩٤]، وأنشد[٩٥]:

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وَتابعه ابن عُصْفُور فِي هَذِه العِلَّة قَائِلاً: "وأَيضًا ـ فَإِنّ (النِّئْدُل) مُشْتَقّ من نَدَلتُ الشَّيْء إِذَا غَطَّيتُه، وَمِنْه المِنْدِيل، أَو مِن نَدَلتُ بمَعْنَى جَمَعتُ وَضمَمتُ"[٩٦]. ثُمّ أَنشد البَيت المُتقدم.

العِلَّة الثَّالثة: إِنَّه من مَعْنَى (النَّدْل) وَهُوَ أَخْذُ (الشَّيْء) بعدَ الشَّيْء[٩٧]. ولذلك نَرَى تعدّد عِلل العُلمَاء فِي إِثْبَات زِيَادة الهَمْزَة.

القَـوْلُ الثَّـانِي: ذَهَـبَ ابـن جِنّي أَيضًـا إِلى أَنَّ الهَمْـزَة فِي (النِّئْـدُلَان) زَائِـدة، إِذْ قَـالَ: "وَزَادُوهَـا أَيضًـا فِي (النِّئْدُلَان)، وَهُوَ (النَّيْدُلَان)، حَدّثني بذَلك أَبو عَلِيّ، وَالنَّيْدُلَان هُوَ الذي يُسَمّى الكَابوس"[٩٨].

وقَـالَ أبـو عَلِيّ الفَارسِيّ فِيمَـا نَقلـه عَنـه ابـن سِـيْدَة، وابـن يسْـعُون، وابـن بَـرّي، وَابـن عُصْـفُور مُعلـلاً هَـذَا القَـوْل:" قَـالَ أَبـو عَلِـيّ: ذُكِـرَ أَنَّ أَبـا عَمـرو الشّـيْبَانِيّ حَكَى:(النَّيْـدُلَان) بكَسْـرِ (النُّـونِ)، فَجَعلـه تَثْنِيـة، وَذَلـك رَدِيء؛ لأَنَّ الكَلمـة (فَيْعَـل)، ولَـمْ نَعلـم هَـذَا الـوَزْنِ فِي كَلَامِهِـم، فأَمَّـا (التَّرْجُمَـان)؛ فإِنَّـه جَـاءَ مَـعَ الأَلِـفِ وَالنُّـون، فَـلَا يَسـتقِيم أَنْ تجعـل (النَّيْـدُلَان) مُلحقًـا بِـهِ؛ لأَنَّـه لَا نَظِير لَـهُ، وَيمكـن أَنْ يُقَـالُ: جَـاءَ فِي (النَّيْـدُلَانِ)؛ لأَنَّ التَّثْنِيـة تُبنَى عَلَى مَـا لَا يَكُـون فِي الوَاحِـد كـ(ثِنَايَيْنِ)، وَ(مِـذْرَوَيْنِ)، وَكَمَـا جَـاءَ (التَّرْجُمَـان) بزِيَادِة تشبه زِيَادَة التَّثنِية، وَيُقَوّي ذَلكَ قَول الأَعْشَى[٩٩]:

وَمَا أَيْبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيْهِ وَصَارَا

إِلا أَنَّ هَـذَا بيَـاءي النَّسـب وَأَعْجَمِيّ، و(الأَيْبُلِـيّ): القَـسُّ، وكَـذَلك (الهَيْبُلِـيّ)"[١٠٠]. وَتابعـه ابـن عُصْـفُور وَعلّـل بغَيرِ العِلَّـة التي ذَكرهَـا العُلمَـاء، إِذْ قَـالَ: "فأَمَّـا (النِّئْـدُل) الـذي يُـرَاد بِـهِ الدَّاهِيـة فهمزتـه أَصْـلِيَّة، إِذْ لَـمْ يَقُـم دَلِيـلٌ عَلَى زِيَادتهَـا، ولَـوْ ثَبـت فِي الإِيْضَـاح (النِّئْـدُلَان) بَـدل (النَّيْـدُلَان) لكَـانَ أَحـقّ وَأَخْلَـق؛ لاتِّفَاقـه مَـعَ (النَّيْـدُلَان) فِي الصُّـورة وَالمَعْنَى؛ وَلأَنَّ (النِّئِـدُل) بمَعْنَى الكَـابُوس غَيْـر مَعْـرُوف إِلّا مِـن كَـلَام أَبـي عَلِـيّ هَـذَا، وَلَعلّـه تَغيُّـرٌ وَقـع فِي الكِتـابِ، فـإِنَّ الـذِي روى أَبـو الفَـتح عَنـه إِنَّمـا هَـوَ (النَّئْـدُلَان)، قَـالَ فِي سـر الصِّنَاعة لَهُ وزَادهَا أَيضًا فِي (النِّئْدُلَان)، وَهُوَ (النَّيْدُلَان) حدّثني بذَلك أبو عَلِيّ"[١٠١].

وبَعـد عـرض أَقْـوَال العُلمَـاء وعِللهـم فِيهَـا يَبْـدُو أَنَّ مَـا ذَهَـب إِليـه الفَارسِـيّ وَعِلَّتـه فِيهَـا مِـن أَنَّهـا (النَّئْـدُلَان) بفَتْحِ النُّون هُوَ الرَّاجِح؛ وذَلك للعِلل الآتية:

العِلَّـة الأُولَى: إِنَّ مَـا عَلّلـه ابـن عُصْـفُور فِي جَعـلِ (النِّئْـدُلَان) أَحـقّ مِـن (النَّيْـدُلَان)؛ لأَنَّ (النِّئْـدُل) بمَعْنَى (الكَـابُوس) غَيـر مَعْـرُوف إِلّا مِـن كَـلَام الفَارسِـيّ، فِيـه نَظـرٌ؛ لأَنَّ ابـن خَالويـه حَكَـى (النِّئْـدُلُ) بمَعْنَى الكَابُوس، وَلَمْ يَكُن الفَارسِيّ أَوّلَ مَن قَالَ بهَذَا المَعْنَى، كَذَلك حَكَى فِيه الأَزْهَرِيّ[١٠٢].

العِلَّـة الثَّانِيـة: إِنَّ عِلَّـة الفَارسِـيّ فِي رِوَايـةِ أَبـي عَمـرو الشّـيْبَانِيّ وَقَولـه: (النِّيْـدُلَان) بكَسْـرِ النُّـون مِـن أَنَّ التّثنِيـة قَـدْ تُبنَى عَلَى مَـا لَـيْسَ فِي الوَاحِـدِ، فِيهَـا نَظـرٌ؛ لأَنَّ ابـن خَالويـه قَالَ:(النَّئْـدُل) وَ(النِّيْـدُل) بفَـتْحِ النُّون وَكَسرهَا وَضمّ الدَّال[١٠٣]، فَلَمْ يحتج إِلى هَذَا التَّكلف.

العِلَّـة الثَّالثـة: إِنَّ صِـيغَة (النِّيْـدُلَان) ثَقِيلَـة جـدًّا وَفِيهَـا كَثِيـر مـن المَشـقَةِ فِي النّطـقِ؛ لأَنَّهَـا خُـرُوج مِـن الكَسْـرِ إِلى الضَّـمِ، ولَـيْس ذَلـك فَقـط، بَـل خُـرُوج مِـن الكَسـرِ وَاليَـاء إِلى الضَّـمّ، فَـزَادَ ذَلـك عَلَى الثّقِيـل ثقلًا آخـر، وَهِيَ اليَـاء، ولَـو كَانَ هَـذَا الخُـرُوج مِـن الضّـمّ إِلى الكَسْـرِ لكَـانَ أَخـفَّ؛ لأَنَّـه إِذَا ابتـدأ بـالأَخْفّ ثُـمّ الأَثقل كَانَتِ التَّكلفَة فِيه أَثْقَل مِن الابْتِدَاءِ بالأَثْقَلِ ثُمّ الأَخْفّ[١٠٤].

العِلَّـة الرّابعَـة: إِنَّـه مِـن الأَوْزَان التي لَـمْ يَثبـت لهَـا نَظـائِر فِي كَـلَامِ العَـرَب، ولهَـذَا لَـمْ يُثبـت سِـيْبَويه شَـيْئًا مِنه فِي أبنِيته[١٠٥].

ومن العِلل الجَدلِيَّة أَيضًا مَا عَلّله ابن عُصْفُور فِي قَوْلِ الشَّاعِر[١٠٦]:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ شَلاًّ كَمَا تَطْرُدُ الْجَمّالَةُ الشُّرُدَا

جَاءَ بِهِ ابن عُصْفُور شَاهِدًا عَلَى صِحَّةِ مَجِيْء تَاء التَّأنِيث عَلَى عَكس دِلَالتهَا؛ لأَنَّهم قَالُوا: (الْجَمَّالَة) للجَمعِ؛ لأَنَّ قَولهم: (جَمَّال) وَ(بَغَّال) للوَاحِدِ، وَ(جَمَّالَة) وَ(بَغَّالَة) للجَمَاعَة هُوَ القِيَاسُ، وَهُو فِي الظَّاهِرِ بعَكس بَاب (تَمْرَة) وَ(تَمْر)؛ وَذَلك بِأَنَّ (جَمَّالَة، وَجَمَّال) صِفَة كَوَارِد، وشَارِب، فَإِذَا لحقَت فِيهَا التَّاء دَلّت عَلَى الجَمعِ؛ لأَنَّنَا نُرِيد الجمَاعَة الجَمَّالَة، كَمَا نَقُول: الوَارِدَة وَالشَّارِبَة عَلَى مَعْنَى الجَمَاعَة الشَّارِبَة، فَلما قصد ذَلك صَارَت (التَّاء) علمًا للجَمع، وَأَوّل مَن قَالَ عِلَّة هَذَا الحكم هُوَ أَبو عَلِيّ الفَارِسِيّ تلمِيحًا، وَتابعه عَبْد القَاهِر الجُرْجَانِيّ، وَابن يَسْعُون، والقَيسِيّ، والعُكْبَرِيّ[١٠٧].

وَوافقهم ابن عُصْفُور مُلمحًا إِلى أَنَّ إِلحَاق التَّاء؛ فَرقًا بَيْنَ الوَاحِد والجَمع، إِذ قَالَ: "إِنَّ تَاء التَّأنِيث قَدْ تجِيْء دَالَّة عَلَى عَكسِ دِلَالتهَا فِي بَابِ (تَمْرَة) وَ(تَمْر)، أَلا تَرَى أَنَّ (جَمَّالَة) وَاقِع عَلَى الجَمِيعِ، فَإِنْ أَردت الوَاحِد أَسقطت التَّاء، فَقُلت: (جَمَّال)، وَ(تَمْرَة) وَاقِعَة عَلَى المُفرَدِ، فَإِنْ أَردت الجَمِيع أَسقطت التَّاء، فَقُلت:(تَمْر)"[١٠٨]. وَأَورد ابن عُصْفُور بَعد ذَلِك عِلًا جَدلِيَّة؛ لإِثْبَاتِ أَنَّ إِلحَاق التَّاء فِي (الجَمَّال)؛ دَلِيل عَلَى الجَمعِ، وذَكر مَا يُمكن أَنْ يَستفهم عَنه المُتعلم مِن أَنْ يَكُون إِلحَاق تَاء التَّأنِيث؛ لأَنَّه صِفَة لجَمعٍ ولَيْسَ للتفرقة بَين المُفْرد وَالجَمع، إِذْ قَالَ مُعَلِلًا: "فَإِنْ قَالَ قَائِل: لَعَلّ التَّاء لَمْ تلحَق (جَمَّالة) وَأَمثَاله لما ذَكَرتم مِن التَّفرقَة بَيْنَ الجَمع وَالمُفرَد، بَلْ لحَقته مِنْ حَيْث كَانَ صِفَة لجَمعٍ، أَلا تَرَى أَنَّ الأَصْل: كَمَا تطّرِد الرِّجَالُ الجَمَّالَة الشُّرَدَا، وَالجَمع، وَإِنْ كَانَ لذَكر، قَدْ تُعَامِله العَرَبُ مُعَاملة الوَاحِدَة مِن المُؤَنَّثِ، وَمِن ذَلك قَولهم: الرِّجَال وَأَعْضَادهَا، وَالنِّسَاء وَأَعجَازهَا.

قِيل لَهُ: الدّلِيل عَلَى أَنَّ الهَاء فِي (جَمَّالَة) دخلت لما ذُكِرَ مِن الفَرقِ أَنَّهَا مِن الصِّفَات التي أَتتْ عَلَى مَعْنَى النّسَب كـ (دَارِع) وَ(لَابِن)، أَلا تَرَى أَنَّهَا غَيْر مأخُوذة مِن فعلٍ، كَمَا أَنَّ (دَارِعًا) وَ(لَابنًا) كَذَلك، وَقِيَاس الصِّفَات التي تأتِي عَلَى مَعْنَى النّسب أَلا تَلحقهَا التَّاء، وَإِنْ جَرَت عَلَى مُؤَنَّثٍ، نَحو: حَائِض وَطَامث، فَكَانَ يَنبغِي عَلَى هَذَا أَلا تُلحَق التَّاء لَوْلَا مَا أُرِيد مِن التَّفرقَة بَيْنَ المُفْرَد وَالجَمع"[١٠٩].

وحَكَى ابن عُصْفُور بَعد عِلَّته الجَدلِيَّة عِلَّة إِلحَاق التَّاء فِي صِفَة الجَمع من دُوْنَ المُفْرَد، بقَوله: "إِنَّهم أَلحقُوا التَّاء لَمَّا أَرَادُوا التَّفرقَة فِي صِفَةِ (الجَمَاعَة)، وَلَمْ يَدخلوها فِي صِفَة (المُفْرَد)؛ لأَنَّ جَمع التَّكسِير وَإِنْ كَانَ للعَاقِل قَدْ يُعَامل مُعَاملة (الوَاحِدَة) مِن المُؤَنَّثِ، كَمَا تَقدّم، فكَانت بذَلك أَحقَّ بالتَّاءِ"[١١٠].

ويَبْدُو لِي أَنْ تَكُون العِلَّة فِي إِلحَاق (التَّاء)؛ فرقًا بَيْن المُفرد والجَمع هِيَ الأَوْلَى؛ وَذَلك لعِلَّتين:

العِلَّة الأُولى: إِنَّ قَولنَا: البَصْرِيَّة وَالكُوفِيَّة؛ لأَجل الكَثْرة، وَلَمْ يَكُن (جَمَّال) اسم جنس وضع للكَثْرة كـ (تَمْر)، فَتكُون إِلحَاق التَّاء عَلَامَة للإِفراد، وَلَا شبهة فِي أَنَّ (بَصْرِيًّا) وَ(كُوفِيًّا) صِفَة، وَعِلَّة ذَلك أَنَّك تقُول:(رَجُل جَمَّال) فَتصف بِهِ، فَلَا يَكُون نَحو:(تَمْر) ألبَتَّة[١١١].

العِلَّة الثَّانِية: إِنَّ مَا بقي عَلَى الظَّاهِر وَالأَصْل الذي وضع لَهُ أَحقُّ مِن التَّكلّف فِيه بحَذف، أَو إِضْمَار، أَو نَحو ذَلك، وَلِهَا نَظَائِر فِي العَرَبِيَّة، فِيمن ألحقت فِيه التَّاء فِي بنَاء الجَمع للتَّفرقَة بَيْنَ الوَاحِد وَالمُفْرَد، كـ (بَغَّال) وَ(بَغَّالة) وغَيرها، فلَا دَاعِي إِلى حَمْلِ اللَّفظ عَلَى غَيْرِ ظَاهِره.

ولحظتُ اعتِمَاد ابن عُصْفُور أُسْلُوبَ الجَدَل وَالحُوَار بطَرحِ الأَسْئِلَة التي تَتبَادر إلى الذِّهن، فيُجِيب عَنْهَا، فيَكُون بذَلك هُوَ السَّائِل وَالمُجِيب، فَطَرِيقَتُه فِي الاحتِجَاجِ مَصْحُوبةٌ بالتَّعْلِيل لكُلِّ حُكْمٍ من الأَحْكَامِ، وهَذَا دَلِيل عَلَى تَأثر العُلمَاء المُتَأخرِين بالعُلومِ الفِقْهِية، وعِلْم الكَلَام، والفَلْسَفَة وَالمَنْطِق، وَهَذَا الأُسْلُوبُ فضلًا عن كونه جدليًا فهو أسلوب تعليمي أُستعمل عند علماء العربية من نحاة ولغويين، وأسلوبه هذا في عَرضِ الآرَاء أَدَّى إلى كَثْرة التَّعْلِيل عنْده بحَيْث لَمْ تمرّ مَسألَةٌ من غَيْر تَعْلِيل، وَقَدْ كَانَتِ العِلل عنده تَأتِي بَعْضهَا إثرَ بَعْضٍ بانسِيَابٍ وَتَرتيبٍ وَاستقصَاء كُلِّ الآرَاء المُمْكِنَة فِيهَا.

نتائج البحث:

١ـ أظهرت الدّرَاسة تَنوّع مستويات العِلَّة الصَّرفِيَّة الرّئيسة التي اعتَلَّ بِهَا ابن عُصْفُور مَا بَيْنَ عِلل تَعلِيميَّة، ومَا تَشتمل عَليهَا مِن أَقْسَامٍ، كَالعِلِلِ البَسيطَة، وَالمُركبَة، وَالوَاجِبة، وَالجَائِزَة، فَلَمْ يَكُن ثمة قسم مِن الأَقْسَام إلّا وعَلّل بِهِ، وبَيْن العِلل القِياسِيَّة، والعِلل الجَدليَّة، فَلَمْ تَكُن عِلله تَعلِيميَّة خَالصة.

٢ـ تحرَّى ابن عُصْفُور العِلل في مؤلفات من سبقه، فَهُوَ مَع اسْتِقصَائه لعِلِلِ العُلمَاء أَراد توثِيقهَا مِن مؤلفاتهم، وبَعْض مِن هَذِه العِلل لَمْ أَجدها فِي مظانها، أو أَجد خِلافهَا فِي مُؤلفَاتِهِم المَطْبُوعَة، ومثلت كثرتها مُعجمًا للعِلل الصَّرفِيَّة فِي كتابه؛ لكَثْرَة العِلل الصَّرفِيَّة فِي ثَنايا مَسَائِله.

٣ـ أَثبتت الدراسة أَنَّ الاشتِقَاق عِند ابن عُصْفُور وسيلة لمَعرفَةِ الحَرْف الأَصْلِيّ مِن الزَّائِد فِي البنيةِ العَرَبِيَّة، ومثَال ذَلك مَا أَثبته فِي أَنَّ هَمْزَة (أَوْلَق) أَصْليَّة، وَإِنَّ مَبدأ الأصَالَة مُقْتَرن بمبدأ القِلّة وَالكَثْرَة، كَمَا فِي زِيَادَةِ الهَمْزَة غَير أَوّل فِي (النَّنْدُلان)، وإِنْ كَانَ قَلِيلًا أَوْسَع مِن بَابِ (سَبِط) وَ(سِبْطَر).

٤ـ إِنَّ مِن أسس التَّعليل عند ابن عُصْفُور أَيضًا هُوَ التّخفِيف؛ إِذْ كان حاضرًا فِي تعلِيل الظَّواهِر الصَّرفِيَّة، وَأَظهر البَحْث مَدى اقتران التَّخفِيف بالكَثْرة، فِي تخفِيفِ مَا شَاع دورانه وكَثر اسْتعماله.

٥ـ إِنَّ التَّعليل عند ابن عُصْفُور أَغلبه تفسيريّ، وحرصه عَلَى اسْتعرَاضِ الحَالَات الممكنة للمسائِلِ الصَّرفِيَّة التي يعرضها، حَتَّى يَصل إِلى الحقيقة الصَّرفِيَّة، أَدَّى ذَلك إِلى كَثرةِ الافْتِراض عنده.

٦ـ أَثبتت الدراسة أَنَّ ابن عُصْفُور لَمْ يَستقص جَمِيع الأقْوَال الوَاردة فِي مَسائله وعلله فيها، بَلْ يَكتفِي ببَعضِ الأَحْيَان بذكرِ قَول واحِد مع ذكر عِلَّته، كَمَا فِي (مُلَيْسَاء)، من دُوْنَ القَولين الآخرين وعلل العلماء فيها.

الهوامش

(١) الأصول في النحو:١/٣٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٦٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٤) ثمار الصناعة: ١٣٥.

(٥) البيت من بحر الطويل، وَنُسبَ إِلى زيد بن كثوة، وَهُوَ فِي المقصور والممدود لابن الولاد:١٢١.

(٦) المُلَيْسَاء: هُوَ نصْفُ النَّهار، وَقِيْل أيضًا: هُوَ الشَّهْر الذي يكون بين الصَّفريَّة والشتَاء، الوقْت الذي تَنْقَطِع فيه المِيرَة، والسَّاهِرِيَّة: نَوْع من العِطر معروف. المحكم: ٥٢١/٨ (م ل س).

(٧) هو "يُوسُف بن يبْقى بن يُوسُف بن يسعون التجِيبِي الباجلي، كَانَ أديبًا نحويًا لغويًا، وفَقِيهًا فَاضلًا، حسن الْخط والوراقة من جلة الْعلمَاء وَعليَّة الأدباء، عريقا فِي الْآدَاب واللغة، مُتَقَدما فِي وقته فِي إقراء ذَلِك، والمعرفة بِهِ وبعلم الْعَرَبيَّة. أَقرَأ بالمرية وَولي أَحْكَامهَا، مَاتَ فِي حُدُود سنة أَرْبَعِينَ وَخَمْسمِائة". بغية الوعاة:٣٦٣/٢.

(٨) هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبّار بن برّي، الملقب بالشيخ، والمكنى بابن بريّ، المقدسيّ، والمصريّ، والشافعيّ، والنحويّ، واللّغويّ، كان نحويًا لغويًا شائع الذكر، مشهورًا بالعلم. قال عنه القاضي الأكرم في (أخبار النحاة) شاع ذكره واشتهر ولم يكن للمصريين ممن تقدم أو تأخر مثله. مات بمصر سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. معجم الأدباء: ١٥١٠/٤.

(٩) ينظر :التكملة: ٣٣٧، والمقتصد:٦٣٨/١، والمصباح:٩٢٦، وشرح شواهد الإيضاح:٣٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح:٥٦٦/٢.

(١٠) المصباح:٩٢٠.

(١١) المفتاح:١٤٧/١.

(١٢) ينظر: المقتصد:١/ ٦٣٨.

(١٣) ينظر: المصباح: ٩٢٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٧٩.

(١٤) ينظر: الكتاب:٤/ ١٦٧، والمنصف:٢٢/١، ٢١٣، وسر صناعة الإعراب:٣٧/١، وهمع الهوامع:٤٤٦/٣.

(١٥) ينظر: المقتصد:١/ ٦٣٨.

(١٦) البيت من بحر الطَّويل، وَهُوَ لعمر بن أَبي ربيعة فِي ديوانه: ١٢٥.

(١٧) ينظر: المصباح: ١٢٣٤.

(١٨) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري:٥٥٢/١.

(١٩) هُوَ عَليّ بن ثَابت أَبُو الْقَاسِم الثمانيني النَّحْوِيّ الضَّرِير الموصليّ، كَانَ إِمَامًا فَاضلا وأديباً كَامِلا أَخذ عَن ابْن جنّي، وَكَانَ خواصُّ النَّاس يقرؤون فِي ذَلِك الْوَقْت على ابْن برهَان وعوامُّهم يقرؤون على الثمانيني، روى عَنهُ الشريف يحيى بن طَبَاطَبَا وَغَيره. وتوفِّي سنة اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعين وَأَرْبع مائَة وروى عَن ابْن جنّي اللُّمع والتصريف، وصنَّف شرح اللُّمع، وَكتاب المقيَّد فِي النَّحْو، وَشرح التصريف الملوكي، وغيره. الوافي بالوفيات: ٢٧٣/٢٢، وبغية الوعاة: ٢١٧/٢.

(٢٠) ينظر: شرح التصريف: ٣٢٣.

(٢١) المصباح: ١٢٣٣ -١٢٣٤.

(٢٢) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٥١٣.

(٢٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه:٣٦١/٢، والمنصف:٢٨٤/١.

(٢٤) المفتاح: ٤١٢/٢.

(٢٥) ينظر: الممتع:١/ ٢٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٧٨/٣.

(٢٦) ينظر: ولسان العرب:٢٤٥/١ (ث و ب).

(٢٧) ينظر: الكتاب:٤٨٢/٤.

(٢٨) ينظر: شرح الشافية للرضي:٢١٧/١، وشرح الأَشموني للألفية: ٩٧/٤.

(٢٩) ينظر: شذا العرف في فن الصرف:١٨٨.

(٣٠) ينظر: الكناش:٢٨٤/٢.

(٣١) القَامَةُ: هِيَ البَكَرَةُ الَّتِي يُسْتَقَى بِهَا المَاءُ من البِئْرِ. ينظر: المحكم:٥٩١/٦ (ق م و)، ولسان العرب:٥٠١/١٢ (ق و م).

(٣٢) صدر بيت من بحر الرجز، وهو لأبي محمد الحَذْلمِي، وعجزه: يَوْمَ تَلَاقَى شَاؤُه وَنَعَمُهْ، ويروى: (يَا سَعْدُ غَمَّ المَاء)، و(اخْتَلَفَتْ أَمْرَاسُهُ)، وهو في: حلية المحاضرة في صناعة الشّعر:١٢٩/٢، والمحكم:٥٩١/٦(ق م و)، ولسان العرب:٢١١/١٢(د ه م).

(٣٣) ينظر: الكتاب: ٥٩٤/٣، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢، والتكملة: ٤٢٤-٤٢٦، وشرح التكملة للعُكبري: ٦٥٢/٢-٦٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٥/٣ -٢٤٦.

(٣٤) ينظر: المصباح: ١٢٧٦، وشرح التكملة للعُكبري: ٦٥٢/٢.

(٣٥) ينظر: الكتاب: ٥٩٤/٣، والأصول في النحو/٤٠/٢، والتكملة: ٤٢٥ – ٤٢٦.

(٣٦) هو أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائيّ البغداديّ، المعروف بالنيليّ. ينظر: بغية الوعاة:٤١٠/١.

(٣٧) ينظر: الصفوة الصفية: ٣٥٣/٣.

(٣٨) المفتاح: ٤٤٠/٢.

(٣٩) المفتاح: ٤٤٠/٢.

(٤٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٦/٣.

(٤١) ينظر: المفتاح: ٧/١، ١٤٥.١٤٧، ٤٤٠/٢.٤٤١، ٥٨٦، ٦٥٧.

(٤٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٤٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٤٤) رسالة الحدود: ٨٤.

(٤٥) الرد على النحاة:١٢٨ .

(٤٦) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٥٤.

(٤٧) ينظر: التعليل اللغوي عند البغداديين: ٩٦.

(٤٨) البيت من بحر الطّويل لحَيَّان بن جُلْبَة المُحَارِبِيّ، وهو في التكملة: ٤٧٥.

(٤٩) الكتاب: ٦٣٣/٣.

(٥٠) التكملة: ٤٧٥.

(٥١) ينظر: المقتصد:٢/ ٩٥٤، ٩٦٣، والمصباح: ١٤٠٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٧٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٢/٣.

(٥٢) المفتاح: ٥٣٨/٢.

(٥٣) الكِرْوَان: الطيور الصغيرة ، لسان العرب:٢٢٠/١٥(ك ر ا).

(٥٤) عجز بيت من بحر الطويل، وَهُوَ لذي الرمة في ديوانه:١٣١٣/٢. وصدره: مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ.

(٥٥) ينظر: شرح الأَبْيات المشكلة الإعراب: ١٢٠.

(٥٦) ينظر: المصباح: ١٤٦٠.

(٥٧) ينظر: شرح الأَبْيَات المُشكلة الإعْرَاب: ١٢١.

(٥٨) المصباح: ١٤٦٠.

(٥٩) المفتاح: ٥٦٨/٢.

(٦٠) ينظر: لسان العرب:٨/ ٢١٧(ض ب ع).

(٦١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١١٩.

(٦٢) ينظر: المفتاح: ٢٧٦/١، ٢/ ٤٤٣،٤٤٢، ٤٥٧... وغيرها.

(٦٣) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي: ٦٨٣.

(٦٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٥.

(٦٥) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٢٠٩.

(٦٦) ينظر: تعليل الحكم الصرفي لدى الرضي: ١١٣.

(٦٧) ينظر: نقد النثر: ٢٢، ٢٣، ١٠٤.

(٦٨) نقد النثر: ١٠٤.

(٦٩) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي: ٣٩.

(٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠.

(٧١) الخصائص: ١٦٦/٢.

(٧٢) كتاب الحروف: ١٣٠.

(٧٣) ينظر: المفتاح: ٩٤/١، ١٣٩، ٢٤٦، ٢٨٢، ٥١٦/٢... وغيرها

(٧٤) البيت من بحر الرجز، وَهُوَ للشماخ فِي ديوانه:٤٥٣، ونسب للقُلَاخ بن حَزْن المِنقَرِيّ هُوَ في التكملة: ٥٥٤، والخصائص:٩/١. وَ(العَنْسُ): النَّاقة الصُلبة، وَ(تَلِق: تَسرع). والصحاح: ٩٥٣/٣ (ع ن س)، ١٥٦٨/٤(و ل ع ق).

(٧٥) الكتاب: ٣/ ١٩٥

(٧٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٥، والمنصف: ١١٣/١.

(٧٧) المنصف: ١١٦/١، وَينظر: المصباح: ١٥٢٢، والمفتاح: ٦٢٧/٢.

(٧٨) وَهِيَ قِرَاءة عَائِشة ـ رضي الله عنها وعن أبيها ـ، وَابْنُ عباس، وعيسى، وَابْنُ يَعْمُرَ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقراءة الجمهور:ﭐ ﱠ سورة النور، من الآية: ١٥. ينظر: المحتسب: ١٠٤/٢.

(٧٩) البيت من بحر الرجز، وَهُوَ للشماخ فِي ديوانه:٤٥٣، ونسب للقُلَاخ بن حَزْن المِنقَرِيّ هُوَ في التكملة: ٥٥٤، وَ(العَنْسُ): النَّاقة الصُلبة، وَ(تَلِق: تَسرع). والصحاح: ٩٥٣/٣ (ع ن س)، ١٥٦٨/٤(و ل ع ق).

(٨٠) التكملة: ٥٥٤ -٥٥٥ .

(٨١) ينظر: الخصائص: ١٠/١، والصحاح: ١٤٤٧/٤ (أ ل ق)، والمصباح: ١٥٢١ -١٥٢٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٢-٦٢٣، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٠/٢، واللباب: ٢٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١٩/٥، والصفوة الصفية: ٥٦٣/٤-٥٦٤.

(٨٢) الشاهد من البحر البسيط، وَلم أتمكن من معرفة قائله، وهُوَ في تهذيب اللّغة: ١٤٠/١٤ (و د ف)، و(الكَعْثَبُ): هُوَ الرَّكَبُ الضَّخْم المُمْتَلِئُ. ينظر: لسان العرب:٧٠٤/١ (ك ع ث ب).

(٨٣) المفتاح: ٦٢٥/٢-٦٢٦.

(٨٤) المصدر نفسه: ٦٢٦/٢-٦٢٧.

(٨٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٥.

(٨٦) ينظر: الصفوة الصفية: ٥٦٤/٤.

(٨٧) ينظر: الصحاح: ١٤٤٧/٤ (أ ل ق)، والمحكم: ٥٦٦/٦ (و ل ق).

(٨٨) عجز بيت من بحر الرجز، ونسب لحريث بن زيد الخيل، وصدره: تِفْرِجة القَلْب قَلِيلُ النَّيْلْ، ونسب لرؤبة، وهو في شرح شواهد الإيضاح: ٦٢٣، ولسان العرب:٦٥٥/١١ (ن د ل).

(٨٩) النَّيْدُلَان هو الكَابوس. تهذيب اللّغة: ٨٧/١٤(ن د ل).

(٩٠) ينظر: التكملة: ٥٥٥، والمنصف: ١٠٦/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٤١-٢٤٢، والمقتصد:١١٩٧/٢، والمصباح: ١٥٢٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩١/٢، واللباب: ٢٤٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٢١/٥.

(٩١) المفتاح: ٦٢٩/٢. وينظر: الممتع: ١٥٤.

(٩٢) ينظر: شرح الشافية للرضي:٣٣٣/٢، ولسان العرب:٦٥٥/١١(ن د ل).

(٩٣) المفتاح: ٦٢٩/٢-٦٣٠.

(٩٤) ينظر: المصباح: ١٥٢٦-١٥٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح:٨٩٢/٢.

(٩٥) عجز بيت من بحر الطَّويل، وصدره: عَلَى حِين أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أمُورِهِمْ، واختلف في نسبته، فنسب لأعشى همدان، وهو في ديوانه: ٩٠، وللأحوص الأنصاري، وهو في شعره: ٢٦٧.

(٩٦) المفتاح:٦٣٠/٢.

(٩٧) ينظر: اللباب: ٢٤٢/٢.

(٩٨) سر صناعة الإعراب: ١٢٤/١.

(٩٩) البيت من بحر المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه: ٥٣.

(١٠٠) المفتاح: ٦٣١/٢. وينظر: المصباح:١٥٢٧-١٥٢٨، وشرح شواهد الإيضاح:٦٢٤.

(١٠١) المفتاح: ٦٣٠/٢.

(١٠٢) ينظر: ليس في كلام العرب: ٨٧، تهذيب اللّغة: ٨٨/١٤ (ن د ل).

(١٠٣) ينظر: ليس في كلام العرب: ٨٧.

(١٠٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٠٩/٤، المفتاح:٦٣١/٢.

(١٠٥) ينظر: المفتاح: ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(١٠٦) البيت من بحر البسيط، لعَبْدِ مَنَاف بن رِبْع الهُذلِيّ، وهو في: شرح أشعار الهذليين: ٦٧٥.

(١٠٧) ينظر: التكملة: ٣٦٨، والمقتصد:١/ ٧٢٢-٧٢٣، والمصباح: ١٠٤٢-١٠٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٣٠/٢، وشرح التكملة للعُكْبَرِيّ: ٥٤٢/١،

(١٠٨) المفتاح: ٢٤٦/١.

(١٠٩) المصدر نفسه: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(١١٠) المصدر نفسه: ٢٤٧/١.

(١١١) ينظر: المقتصد:١/ ٧٢٣.

المصادر

- الأصُولُ فِي النَّحْو، لأبي بَكْرٍ مُحَمَّد سَهل بن السَّرَّاج النَّحوِيّ البغدَادِيّ (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: د. عَبد الحَسين الفتليّ، النَّاشر: مؤسسة الرّسالة- بيروت، الطبعة الثَّالثة، ١٤١٧-١٩٩٦م.
- إيْضَاحُ شَواهِد الإيْضَاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسيّ (ت ٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدَّعجَاني، النَّاشر: دَار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولَى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٧م.
- الإيْضَاحُ فِي عِلل النَّحو، لأبي القَاسِم الزَّجَّاجِي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مَازن المبارك، الناشر: دار النفائس- بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت:١٤٠١هـ)، الناشر: المكتبة العصرية ـ لبنان ـ صيدا.
- التفكير العلمي في النحو العربي: الاسْتقرَاء ـ التَّحليل ـ التَّفسِير، لحسن خَميس الملخ، النَّاشِر: دَارُ الشّروق ـ عَمان، الطَّبعة الأولَى، الإصْدَار الأُوّل، ٢٠٠٢م.
- التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحويّ (ت٣٧٧)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المُرجان، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة: الثانية،١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- تهذيب اللُّغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الأولَى، ٢٠٠١م.
- ثِمَارُ الصِّنَاعة فِي عِلمِ العَرَبِيَّة، لأبي عَبد الله الحسين بن مُوسَى بن هبة الله الدِّيْنَوَرِيّ المُلقّب بالجَلِيس النَّحوِيّ(ت:٤٩٠)، تَحقيق: د. مُحَمَّد بن خَالد الفَاضِل, فِي جَامعة الإمَام مُحَمّد بن سعود الإسلَامِيَّة. المملكة العَرَبِيَّة السعودية، طُبع بمناسبة افتتاح المَدينة الجَامِعيَّة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الحروف، لأبي مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن طرخَان الفَارَابِي (ت:٣٣٩هـ)، قَدم لَه ووضع حَواشيه: إبْرَاهِيم شمس الدِّين، النَّاشر: دَارُ الكتب العلميَّة - بيروت - لبنان، الطَّبعَة: الأولَى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- حلية المحاضرة في صناعة الشّعر، لأبي عليّ محمد بن الحسن بن المظفر الحاتميّ، تحقيق: د. جعفر الكتاني، الناشر: دار الرشيد، الجمهورية العراقية ـ وزارة الثقافة والأعلام، ١٩٧٩.
- الخصائص، لأبي الفَتْح عثمان بن جِنّي الموصليّ (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

- ديوان أعشى همدان، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، الناشر: دار العلوم ـ الرياض، الطَّبعة: الأوّلى، ١٤٠٣. ١٩٨٣م.
- دِيوان الأعشى الكَبير ميمون بن قيس، شَرح وتعليق: د. مُحمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب -المطبعة النموذجية.
- دِيوان ذِي الرُّمَّة، لغَيْلَان بن عقبة العدويّ (ت: ١١٧هـ)، شَرْح أبي نصر أَحْمَد بن حاتم الباهلي، حققه وَقَدَّم لَهُ وعَلَّق عَلَيه: د. عَبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان، الطَّبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان الشَّماخ بن ضَرار الذبياني، حَقّقه وَشرحه: صلاح الدِّين الهادي، الناشر: دار المعارف ـ مصر.
- دِيْوَان عَمْر بن أَبي رَبِيعَة، قَدم لَه ووضع هَوَامشه وَفَهَارسه: الدكتور فَايز مُحَمَّد، النَّاشِر: دَارُ الكِتَاب العَرَبِيّ ـ بَيروت، الطَّبعَة الثَّانية، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
- الرَّد عَلَى النّحَاة، لأحمد بن عَبد الرّحمن بن مُحَمَّد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللّخميّ القُرطبِيّ، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولَى، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م.
- رِسَالة الحدود، لعَلِيّ بن عِيسَى بن عَلِيّ بن عَبد الله، أبو الحَسن الرّماني المعتزليّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.
- سِرُّ صنَاعة الإِعْرَابِ: لأبي الفَتْحِ عُثْمَان بن جِنّي الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حَسن هندَاوي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي (ت:١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٣٥هـ. ٢٠١٤.
- شَرْحُ أَبْيَاتِ سِيبَويه، لأبي مُحَمَّد يُوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَان أبو محمد السِّيْرَافِيّ (ت٣٨٥هـ)، تَحقِيْق: د. مُحَمَّد علي الرَّيح هَاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سَعِيد الحَسَنِ بن الحُسَيْنِ السُّكَّرِيّ (ت٢٧٥هـ)، تَحقيق: عَبد السَّتار أَحْمَد فرَّاج، رَاجَعهُ: مَحمود مُحَمَّد شَاكِر، النَّاشِر: مَكتبة دَارُ العُروبة، مَطبعة مدني ـ القَاهِرَة.
- شَرْحُ الأَبْيَات المشكِلَة الإعْرَاب، لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولَى، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولَى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شَرْحُ التَّصْرِيف، لأبي القَاسِم عَمر بن ثَابِت الثَّمَانِينِيّ (ت ٤٤٢هـ)، تَحقِيق: د. إبراهيم بن سُليمَان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد-الرِّيَاض، الطبعة: الأولَى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شَرْحُ المُفَصّل للزّمَخْشَرِيّ، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.
- شَرْحُ تَكْمِلَةِ أبي عَلِيّ الفَارِسِيّ، لحبّ الدِّينِ أَبي البَقَاء عَبْد الله بن الحُسَين العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، تَحقيق: د. فَوزيَّة بنت دقل العُتَيبيّ، ود. حُوريَّة بنت مفرّج الجهيني، النَّاشِر: مَكتبَة الرُّشْد ـ الرياض، الطَّبعَة الأولَى، ١٤٤٢هـ. ٢٠٢٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي، نجم الدين (ت:٦٨٦هـ)، تَحقِيق: محمد نور الحسن، وَمحمد الزفزاف، وَمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م.
- شَرْحُ شَوَاهد الإِيْضَاح، لعَبْدِ الله بن بَرّي (٥٨٢هـ)، تَحقِيق: د. عِيد مُصطفَى دَرويش، النَّاشر: الهَيئة العَامَّة لشؤون المطابع الأمِيرية -القاهِرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شعر الأحوص الأنصاريّ، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدّم له: د. شوقي ضيف، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطَّبعة: الثانية، ١٤١١هـ. ١٩٩٠م.
- الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

- الصفوة الصّفيّة في الدرة الألفية، لتقي الدّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، الناشر: جامعة أم القرى. معهد البحوث العلمية. مكة المكرمة، ١٤١٩هـ
- الكِتَاب، لعَمرو بن عثمان بن قَنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تَحقيق: عبد السَّلَام مُحَمَّد هَارُون، الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت:٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولَى، ١٤١٦هـ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت:٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤١٤هـ.
- ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ): تَحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِف، لأبي إِسْحَاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، تَحقيق: هدى مَحمود قراعة، النَّاشر: المجلس الأعلى للشؤون الإِسلاميَّة.لجنة إحياء التراث الإسلاميّ-القَاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ-١٩٧١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولَى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربيَّة - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- المصباحُ لما أعْتمَ مِن شَوَاهِدِ الإِيْضَاح، لأبي الحَجَّاج يوسف بن يَبقَى بن يَسْعُون (٥٤٠هـ)، تَحقِيق: د. مُحَمَّد بن حمُود الدَّعجَانِيّ، النَّاشر: عمادة البَحث العلمِيّ فِي الجَامعةِ الإِسْلَامِيَّة-السعودية، الطَّبعَة الأولَى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المُعجمُ المُفصل فِي النَّحوِ العَرَبِيّ، لعَزيزة فوال بابتي، النَّاشر: دَار الكتب العلمِيَّة. بَيروت، الطبعة الأولَى، ١٤١٣. ١٩٩٢م.
- المِفْتَاحُ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الإِيْضَاح، لأبي الحَسن بن مؤمن بن عُصْفُور الإِشْبِيلِيّ (ت ٦٦٩هـ)، دراسة وَتحقيق: رَفِيع بن غَازي بن نافع السلميّ، النَّاشر: مَركز الملك فَيصل، الطَّبعَة الأولَى، ١٤٣٦هـ.٢٠١٥م.
- المَقْصُور وَالمَمْدُود، لابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- الممتع الكبير في التصريف، لعَلي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبْيلي، أبو الحسن المعروف بابن عُصْفُور (ت:٦٦٩هـ)، الناشر: مَكتبَة لُبْنَان، الطَّبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- المنصف، شَرْح الإِمَام أبي الفَتْح عثمان بن جِنِّي (ت:٣٩٢هـ) لكِتَابِ (التَّصْرِيف لأبي عثمان المَازني)، تَحقِيق: إِبْرَاهِيم مُصْطَفَى، وَعَبد الله أمين، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ-أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحَسن خَمِيس سَعِيد الملخ، النَّاشِر: دَارُ الشُّروق-عَمَان، الطَّبعَة الأولَى: الإِصْدَار الأوّل، فبراير، ٢٠٠٠م.
- نَقْد النَّثْر، لأبي الفرج قُدَامَة بن جَعفر الكَاتِب البغدَادِيّ (ت٣٣٧هـ)، تَحقيق: د. طه حسين بك، وَعَبْد الحَميد العبَادِيّ، النَّاشِر: مَطبعة دَارُ الكُتب المَصريَّة-القَاهِرة، ١٣٥١هـ-١٩٣٣م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

الرسائل والأطاريح:

تعليل الحكم الصرفي لدى الرضي (ت: في حدود ٧٠٠هـ)، إِعْدَاد: مُحَمَّد عَبد الفتاح حَسن المشطَاويّ، بإِشْرَافِ: أ. د. مُحَمَّد عَبْد المَجِيد الطَّويل، رِسَالَة دكتورَاه فِي جَامعَة القَاهِرة، كلية دَار العُلوم، ١٤٣٠هـ.٢٠٠٩م.

التَّعلِيل اللّغَويّ عِنْدَ البغدَادِيّين فِي ضَوءِ الدَّرسِ اللّسَانِيّ الحَدِيث، إِعْدَاد الطَّالب: دَرويش أَحمد، بإِشراف الأستاذ الدكتور: مكي درار، رسَالة دكتوراه فِي جَامعة وهرَان، كلية الآدَاب، اللّغَات وَالفنون، ٢٠١٢.٢٠١٣م.